المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	مسألة من التعجب تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري "ت. 823 هـ.": دراسة وتحقيق
المصدر:	مجلة الدراسات اللغوية
الناشر:	مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
المؤلف الرئيسي:	بن الأنباري، أبي بكر محمد بن القاسم، ت. 823 هـ.
مؤلفين آخرين:	شرابي، أبو وداد سالم(محقق)
المجلد/العدد:	مج25, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2023
الشهر:	يناير
الصفحات:	67 - 129
رقم MD:	1467858
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	المذهب الكوفي، صيغ التعجب، علم النحو البلاغة، الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان، ت. 328 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1467858

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

بن الأنباري، أبي بكر محمد بن القاسم، و شرابي، أبو وداد سالم. (2023). مسألة من التعجب تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري "ت. 823 هـ": دراسة وتحقيق.مجلة الدراسات اللغوية، مج25, ع2، 67 - 129. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1467858

إسلوب MLA

بن الأنباري، أبي بكر محمد بن القاسم، و أبو وداد سالم شرابي. "مسألة من التعجب تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري "ت. 823 هـ": دراسة وتحقيق."مجلة الدراسات اللغويةمج25, ع2 (2023): 67 - 129. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1467858

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

مَسْأَلَةٌ مِنَ التَّعَجُّبِ

تَأْلِيفُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ القَاسِمِ بْنِ الأَنْبَارِيِّ (ت ٨٢٣هـ)

- دراسة وتحقيق -

إعداد:

أبو وداد سالم شرابي

جامعة البليدة - (الجزائر)

• **المُلَخَّصُ:**

يتناول هذا البحث تحقيقاً لرسالة مخطوطة قيّمة، تستمدّ قيمتها من كونها أثراً كوفيّاً نادراً، ومن موضوعها التّعجّب، إذ هو من مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، وفيها تجلية لكثير من آراء الكوفيّين فيه، فمؤلِّفها هو أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ، وهو أحد أعلام النّحو الكوفيّ المتقدّمين، وَهِيَ رسالة تناول فيها مسألة التّعجّب نحويّاً بأسلوب تعليميّ مختصر دقيق، عرض فيها بعض الآراء الكوفيّة في المسألة- خاصّة آراء الكسائيّ والفرّاء-.

وقد قسّمت بحثي هذا إلى قسمين، تناولت في القسم الأوّل منه تعريفاً بالمخطوط وموضوعه، وتبعته بترجمة مختصرة لابن الأنباريّ، ثمّ وثّقت نسبة المخطوط إلى أبي بكر ابن الأنباريّ، ووصفت النّسختين المخطوطتين، وختمته بدراسة عن التّعجّب نحويّاً مشيراً في ثنايا مباحثه إلى رأي ابن الأنباريّ.

أمّا القسم الثّاني فهو قِسم التّحقيق واتّبعت فيه المنهج المتعارف عليه في تحقيق المخطوط، فأخرجت النّصّ مشكولا كما في المخطوطتين، وأشرت إلى الفروق بينهما، وعلّقت على ما رأيته يحتاج إلى تعليق.

وختمت العمل بذكر أهمّ النّتائج المتوصَّل إليها، منها أنّ هذه الرّسالة على صغر حجمها فهي مرجع مهمّ في بيان المذهب الكوفيّ في مسألة التّعجّب، ومنها أنّها حوت جملة ممّا اختصّ به الكوفيّون من آراء ومصطلحات.

الكلمات المفتاحية: ابن الأنباري – التعجب – الكوفيون – النحو الكوفي – الإعراب.

*****

١- مقدّمة:

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة في التّعجّب، ألقاها علم من أعلام اللّغة في القرن الرّابع الهجريّ هو أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشّار بن الأنباريّ، وخطّتها يد علمين من أعلام اللّغة في القرن السّادس الهجريّ، أوّلهما الجواليقيّ صاحب المعرّب، والآخر ابن الخشّاب، وعن نسختيهما نُقلت هاتان النّسختان محلّ التّحقيق.

والتّعجّب موضوع حظي باهتمام النّحويّين والبلاغيّين قديماً وحديثاً، فهو مبحث من مباحث علم النّحو والبلاغة، وقد ألّفوا فيه تآليف مستقلة قديماً وحديثاً:

فقد كتب فيه ابن الأنباريّ كما في هذه الرّسالة، وتناوله أبو البركات الأنباريّ في كتابه الإنصاف باعتباره مسألةً من مسائل الخلاف النّحويّ بين البصريّين والكوفيّين، وقبله ابن الشّجريّ في أماليه، وعبد الله بن محمّد بن وليّ العثمانيّ الصّرفيّ النّحويّ المعروف بالقيوجاقي (ت ١١٢٣هـ) في رسالته: (**رسالة في فعل التّعجّب - في النّحو**)، وعندي منها ثلاث نسخ مخطوطة.

أمّا في الدّراسات الحديثة فقد تناوله كثير من الدّارسين، أكتفي بذكر بعضها ممّا يتّصل بموضوع الرّسالة:

- **صيغ التّعجّب بين البصريّين والكوفيّين، وخلافهم في (ما أفعله)**، موضي بنت حميد بن رميزان السّبيعيّ، مجلّة كليّة الآداب، جامعة المنصورة، العدد السّادس والثّلاثين (٣٦)، (يناير ٢٠٠٥م).

- **التّعجّب بين البصريّين والكوفيّين**، محيي الدّين توفيق إبراهيم، مجلة آداب الرّافدين، كليّة الآداب، جامعة الموصل، العدد الخامس، (جمادى الأولى ١٣٩٤هـ - حزيران ١٩٧٤م).
- **أسلوب التّعجّب، نظرة في حدّه، وتفسيره، وإعراب منصوبه**، إبراهيم بن سالم بن محمّد الجهنيّ، مجلّة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانيّة، السّنة الرّابعة، العدد السّادس (١٤٣٦هـ).

أمّا هذه الرّسالة فأظنّ أنّها مجلس من مجالس ابن الأنباريّ الّتي كان يمليها، وهي رسالة جديرة بالاهتمام، فقد حفلت بإبراز بعض ملامح المذهب النّحويّ الكوفيّ فيما يتّصل بمسألة التّعجّب، أو ما ذكره وهو يشرح المسألة من مصطلحات كوفيّة كمصطلح (الجحد)، و(التّفسير)، و(الخفض)، و(الخافض)، و(الإضمار) بمعنى الحذف، كما تعرّض لبعض ما اشتهر به الكوفيّون من القول بترافع المبتدأ والخبر، ورفع المبتدأ بالعائد عليه من الخبر، والقول باسميّة (أفعل) في التّعجّب، والتّعجّب من الأفعال النّاقصة، والمتعدّية إلى مفعولين، والخلاف بين الكسائيّ والفرّاء في مسائل من باب التّعجّب.

وطريقة عرضها تدلّ على أنّها رسالة تعليميّة، فقد قدّم لها المؤلّف بالأمثلة المشهورة الّتي يمثّل بها النّحاة لأهميّة الإعراب في إبراز المعنى، واختلاف المعنى باختلاف الإعراب، وهو قولهم: (مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!) في التَّعَجُّبِ، و(مَا أَحْسَنُ عَبْدِ اللهِ؟) في الاسْتِفْهَام، وَ(مَا أَحْسَنَ عَبْدُ اللهِ) في النّفي، فأبرز هذه المعاني الثّلاثة، وبيّن إعراب ألفاظ الأمثلة بأوجهها المختلفة، ثمّ إعرابها عند استبدال الاسم الظّاهر (عبد الله) بضمير المتكلّم الواحد، ولم يغفل الإشارة إلى وجوه أخرى من الأمثلة كتقديم الاسم الظّاهر على (ما) في التّعجّب أو توسّطه بينها وبين فعل التّعجّب، كلّ ذلك بأسلوب سهل بسيط، ولأنّ أبا بكر الأنباريّ كوفيّ المذهب، فقد حرص على إبراز بعض وجوه الخلاف بين قطبين من أقطاب هذا المذهب وهما الكسائيّ والفرّاء.

وقد قسّمت بحثي هذا إلى قسمين، تناولت في القسم الأوّل منه تعريفاً بالمخطوط وموضوعه، وتبعته بترجمة مختصرة لابن الأنباريّ، وقيمة المخطوط، ثمّ وثّقت نسبة المخطوط إلى أبي بكر ابن الأنباريّ، ووصفت النّسختين المخطوطتين، مع الإشارة إلى من سبقني في إخراج الرّسالة، والدّافع لإعادة تحقيقها، وختمته بدراسة عن التّعجّب نحويّاً مشيراً في ثنايا مباحثه إلى رأي ابن الأنباريّ.

أمّا القسم الثّاني فهو قِسم التّحقيق واتّبعت فيه المنهج المتعارف عليه في تحقيق المخطوط، فأخرجت النّصّ مشكولاً كما في المخطوطتين، وأشرت إلى الفروق بينهما، وعلّقت على ما رأيته يحتاج إلى تعليق.

وختمت العمل بذكر أهمّ النّتائج المتوصَّل إليها، ثم أوردت المصادر والمراجع.

٢- ترجمة المؤلّف[١]:

مؤلّف هذه الرّسالة هو أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشّار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباريّ، ولد يوم الأحد لإحدى عشرة ليلةً خلت من رجب، سنة إحدى وسبعين بعد المئتين من الهجرة النّبويّة (٢٧١هـ)، كان أعلم النّاس بالنّحو الكوفيّ، وأكثرهم حفظاً[٢]، قيل إنّه حفظ ثلاثمئة ألف بيت شاهداً في القرآن، وكان يملي من حفظه لا من كتاب، وكان مع هذا ثقةً ديّناً ورعاً من أهل السّنّة [٣]، أخذ عن والده القاسم وكان عالماً، وعن ثعلب، والبزّار، وابن دريد، وغيرهم من علماء عصره، وروى عنه أيضاً جمع من العلماء، وأخذوا عنه، منهم الدّارقطنيّ

(١) تنظر ترجمة ابن الأنباريّ ومؤلّفاته في إنباه الرّواة:٣/ ٢٠١-٢٠٨، وتاريخ بغداد:١٢/ ٤٤٠-٤٤١، بغية الوعاة:١/ ٢١٢، وطبقات النّحويّين واللّغويّين:١/ ١٥٤-١٥٥، والبلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة: ٢٨٢-٢٨٣، وابن الأنباريّ سيرته ومؤلّفاته.

(٢) إنباه الرّواة عن أنباه النّحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى: (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٢م) :٣/ ٢٨.

(٣) إنباه الرّواة عن أنباه النّحاة:٣/ ٢٨.

المحدّث، والزّجّاجيّ، وأبو عبيد الله المرزبانيّ، والأضفهانيّ صاحب (الأغاني)، وغيرهم كثير، وتوفّي ليلة النّحر من ذي الحجّة من سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة.(٣٢٨هـ)، وقيل سنة سبع وعشرين وثلاثمئة.(٣٢٧هـ).

له تصانيف مفيدة منها:

أ- المطبوعة:

- **الزّاهر في معاني كلام النّاس**، تحقيق حاتم صالح الضّامن، دار الشّؤون الثّقافيّة/ بغداد، ١٩٨٧م، وأعيد طبعه في مؤسّسة الرّسالة سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- **الأضداد**، طبع أوّلاً بمطبعة بريل، ليدن، ١٨٨١م، ثمّ طبع بتحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، لبنان، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، وحققته الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة: (١٤٣٠هـ).
- **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصريّة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، وأعاد تحقيقه طارق الجنايني، دار الرّائد العربيّ، بيروت (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦هـ)
- **شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات**، تحقيق عبد السّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة الخامسة: (١٩٩٣م).
- **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق محيي الدّين عبد الرّحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، (١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م)، وحققه أحمد عيسى المعصراويّ، وأحمد عبد الرّازق البكريّ، دار الإمام الشّاطبيّ، القاهرة، ٢٠١٢م.
- **شرح الألفات المبتدآت في القرآن الكريم**، حقّقه حسن شاذلي فرهود تحت عنوان (كتاب مختصر في ذكر الألفات)، وحقّقه أيضاً أبو

محفوظ الكريم معصومي، ونشره في مجلّة مجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٩٥٩م.

- **نظم في مشكل اللّغة وشرحها**، حقّقها عز الدّين البدويّ النّجّار، ونشرها في مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، المجلّد ٦٤، الجزء الرّابع (١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م)، وعبد الجليل مغتاظ التميميّ، دار الفردوس، بيروت (١٤١٠هـ) بعنوان: رسالة في غريب اللّغة.

- **رسالة في شرح خطبة عائشة رضي الله عنها**، تحقيق صلاح الدّين المنجد، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، (١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م).

- **شرح ديوان عامر بن الطّفيل**، دار صادر، بيروت.

- **مرسوم الخطّ**، تحقيق امتياز عليّ العرشيّ، المعهد الهندي للدّراسات الإسلاميّة، دلهي الجديدة، (١٩٧٧م)، وأعاد تحقيقه حاتم الضّامن، ملتقى أهل الأثر، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).

- **غاية المقصود في المقصور والممدود**، تحقيق حققه هلال ناجي، ونشر في مجلة المورد العراقية، المجلد ٢٦، العدد٤، ١٩٩٨م، وأعاد مشره في عالم الكتب، (١٩٩٩م)، وأعاد تحقيقه أحمد رجب أبو سالم، دار الكتب العلمية (٢٠١٢م).

ب- المفقودة:

- هاءات القرآن وهو كتاب ذكر بعضهم أنّه حوالي ألف ورقة[1].

- الأمالي (طبع مجلس ممّا عثر عليه مخطوطاً، وأكثره مفقود).

- غريب الحديث لم يتمّه.

(١) أمّا المخطوط المتداول على أنّه الهاءات فقد بيّن الدّكتور حاتم الضّامن أنّها جزء من كتاب إيضاح الوقف والابتداء، فلتنظر في كتابه: ابن الأنباريّ سيرته ومؤلّفاته:٦٦-٦٧.

- الكافي في النّحو.
- نقض مسائل ابن شَنَبُوذٍ.
- أدب الكاتب، لم يتمّه.
- المشكل في معاني القرآن، لم يتمّه.
- الموضّح في النّحو.
- الواضح في النّحو، ولعلّه والّذي قبله واحد.
- الهجاء.
- اللامات.

٣- قيمة الرّسالة:

قيمة الرّسالة تستمدّ من عدّة أمور:

١- أنّ ملقيها هو أبو بكر بن الأنباريّ، وهو علم لا يشقّ له غبار في ميدان اللّغة والنّحو، خاصّةً في النّحو الكوفيّ.

٢- أنّ الرّسالة قيّمة في موضوعها، فهي تبرز كثيراً من آراء الكوفيّين في مسألة التّعجّب.

٣- أنّها لقيت اهتماماً من العلماء نسخاً وقراءة، إذ نسخها أبو منصور الجواليقيّ[1]، وعن نسخته نقلت نسخة مكتبة برلين، ونسخها أيضاً

(١) إمام في اللّغة والنّحو والأدب، وهو من مفاخر بغداد، ولد سنة ٤٦٥هـ أو٥٦٦هـ قرأ الأدب على أبي زكريّا يحيى بن على الخطيب التّبريزي، ولازمه وتلمذ له حتى برع في فنه، وهو متديّن ثقة، غزير الفضل، وافر العقل، مليح الخطّ، كثير الضّبط، صنّف التّصانيف، وانتشرت عنه منها: شرح أدب الكاتب، والمعرّب، والتّكملة فيما يلحنُ فيه العامّة، وتتمّة درّة الغوّاص، توفي سنة ٥٣٩هـ أو ٥٤٠هـ. تنظر ترجمته في إنباه الرواة:٣/ ٣٣٥.

من العلماء ابن الخشّاب[١] بخطّ يده وهو من تلاميذ الجواليقيّ، وعن نسخته نسخت هذه المخطوطة، خطّتها يد إبراهيم بن يحيى بن أبي حفاظ المكناسيّ[٢] سنة خمس وثلاثين وستّمائة، وعلى أوّلها إشارة لمن تملّكها في أوّل القرن الثّامن، وتناقلها أهل العلم، قرناً بعد قرن كما هو مثبت في النّسخة المخطوطة، فقد ملكها من علماء جربة سليمان بن عبد الرّحمن الجربيّ[٣] وقرأ جميع ما حواه المجموع من رسائل على شيخه عليّ بن موسى البحيريّ المالكيّ[٤].

---

(١) أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن أحمد البغداديّ النّحويّ المعروف بابن الخشّاب، كان أعلم أهل زمانه بالنّحو، قال جمال الدّين القفطيّ: «حتّى يقال: إنّه كان في درجة الفارسيّ» ... وله معرفة بالحديث والتّفسير واللّغة والمنطق والحساب والأدب، وهو من تلامذة الجواليقيّ أبي منصور، وسمع منه خَلْقٌ، وكان صدوقاً ثقةً، له آثار جليلة في اللّغة والنّحو .. نشر منها: رسالة في نقد مقامات الحريريّ، والمرتجل في شرح الجمل للجرجانيّ، وغيرها، وتوفي في اليوم الثّالث من شهر رمضان، سنة سبع وستّين وخمسمئة، ووقف كتبه على أهل العلم. تنظر ترجمته في بغية الوعاة:٢/ ٢٩ - ٣١، وفيات الأعيان:٢/ ١٠٣، إنباه الرواة:٢/ ٩٩.

(٢) جاء في تاريخ الإسلام للذّهبيّ:١٥/ ١٣٠، وبغية الوعاة:١/ ٤٣٥ (إبْرَاهِيم بن يحيى بن أبي حفاظ مهْدي، الإِمَام أَبُو إِسْحَاق المكناسي النَّحْوِيّ، أحد الْفُضَلَاء والرحّالين، ولد سنة سِتّمائَة، وَسمع من أبي الْحُسَيْن ابْن رزقون، وَطَائِفَة بإشبيلية، ورحل إِلَى الشَّام وَالْعراق، أَخذ عَنهُ الدمياطي، وَله شعر وفضائل، وخطه معرب مليح. مَاتَ بالفيّوم سنة سِتّ وَسِتِّينَ وستّمائة).

(٣) علم الدِّين سليمان بن عبد الرّحمن بن سليمان المغربيّ الجربيّ، من علماء القرن العاشر الهجريّ، كان حيّاً سنة ٩٣٦هـ، له مصنّفات منها: حاشية الجربيّ على مختصر السّعد على تلخيص المفتاح، مخطوط، توجد نسخة منه في المكتبة الأزهريّة (٢١٢٧ بلاغة) ٥٣٤٧٤، وأخرى في برنستون (يهودا) ٣٩١٣، حاشية الجربيّ على عقد الدرر البهية في شرح السّمرقنديّة توجد نسخة منه في المكتبة الأزهريّة (١٦٩٥ بلاغة) ٣٩٦٢٢ الصعايدة، رسالة رقم:٩، وغيرها. له ترجمة مقتضبة جدّاً في تراجم المؤلّفين التونسيّين:٥/ ٢٠٩. وقد ورد في خزانة التّراث (مركز الملك فيصل أنّ قرن وفاته هو القرن الثّاني عشر (١٢هـ)، وهو خطأ، أمّا في فهرس مخطوطات برنستون ففيه أنّه توفّي في (٩١٥هـ)، وهو أيضا خطأ، فقد دوّن بخطّه تاريخ سماعاته لمجموع هذا المخطوط، وهو سنة ٩٣٦هـ.

(٤) علي بن موسى بن جلال البحيريّ. الشّيخ نور الدين، ولد سنة إحدى وخمسين وثمانمئة بالبحيرة ونشأ بها، ثم قدم القاهرة وحفظ بها القرآن، والمختصر، وألفيّة ابن مالك، والتلخيص، وجمع الجوامع، وأخذ الفقه عن البرهان اللّقانيّ والسّنهوري، واشترك مع البدر بن المحبّ والشّهاب الفيشي والتّقسيم على السّنهوري، وسمع علي الشّاوي، وحفيد يوسف العجميّ، وقرأ على التّقي الحصني، وحجّ في سنة خمس وتسعين وثمانمئة وجاور. ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج:١/ ٣٤٣.

٤- نقل عنها أبو حيّان الأندلسيّ في كتابه التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل.

٥- نقلها بتمامها السّيوطيّ في الاشباه والنّظائر.

٤- توثيق نسبة الرّسالة إلى المؤلّف:

لم تشر كتب التّراجم الّتي ترجمت لأبي بكر ابن الأنباريّ قديماً إلى هذه الرّسالة عند ذكر مؤلّفاته، والسّبب في ظنّي أنّها مسألة تناولها في مجلس من مجالس أماليه الّتي كان يمليها، ولا سبيل لنا إلى تأكيد الأمر إذ أماليه - للأسف- من المفقود إلّا ما نشر من أحد مجالسه، أو ما نقل عنها في بطون الكتب، وليست مسألة التّعجّب منها، لكنّ نسبتها إليه ثابتة لا شكّ فيها:

- فقد نسبت الرّسالة إلى أبي بكر محمّد بن القاسم بن الأنباريّ في أوّل الرّسالة في النّسختين المخطوطتين، إذ فيها :(مسألة من التّعجّب من إلقاء أبي بكر محمّد بن القاسم بن الأنباريّ).
- كما نقلها جمع من العلماء كلّهم ينسبها لأبي بكر ابن الأنباريّ منهم الجواليقيّ، وابن الخشّاب، وقرأها أكثر من عالم كلّهم يرى نسبتها لابن الأنباريّ دون تعليق كما مرّ بيانه.
- نقلها بتمامها السّيوطيّ في الاشباه والنّظائر (الفن السّابع: مسائل نحويّة) منسوبة إلى أبي بكر ابن الأنباريّ، منقولة من خطّ ابن الجرّاح.
- وقد وردت ثلاثة نقول من الرّسالة بحروفها في كتاب التّذييل والتّكميل لأبي حيّان الأندلسيّ، الجزء الرّابع (ج٠٤) (باب المبتدأ)، والجزء العاشر (ج١٠) (باب التّعجّب)، وقد نسبت في المواضع الثّلاثة كلّها لأبي بكر بن الأنباريّ.

- والنّقول هي:

- **النَّقْلُ الأَوَّل**[١]:

وَحَكَى أَبُو بَكْرِ بْنِ الأَنْبَارِيِّ أَنَّ الكِسَائِيَّ كَانَ يُجِيزُ: (أَبُوكَ مَا أَحْسَنَ!) قَالَ: «لَمَّا لَمْ أَصِلْ إِلَى نَصْبِ (الأَب) أَضْمَرْتُ لَهُ (هَاءً) تَعُودُ عَلَيْهِ، فَرَفَعْتُهُ بِهَا، وَالتَّقْدِيرُ: أَبُوكَ مَا أَحْسَنَهُ!».

- **النّقل الثّاني**[٢]:

(وَفِي كَلَامِ ابْنِ الأَنْبَارِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (أَفْعِل) اسْمٌ لا فِعْلٌ، قَالَ: «وَإِذَا قُلْتَ: (**مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!**) فَأَرَدْتَ أَنْ تُسْقِطَ (مَا) وَتَتَعَجَّبَ، قُلْتَ: (**أَحْسِنْ بِعَبْدِ اللهِ!**)

وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْمُرَ مِنْ هَذَا قُلْتَ: (**يَا زَيْدُ أَحْسِنْ بِعَبْدِ اللهِ رَجُلاً!**)، وَإِذَا ثَنَّيْتَ، قُلْتَ: (**يَا زَيْدَانِ أَحْسِنْ بِعَبْدَيْ اللهِ رَجُلَيْنِ!**)، و(**يَا زَيْدُونَ أَحْسِنْ بِعَبِيدِ اللهِ رِجَالاً!**)، وَتَنْصِبُ (رِجَالاً) عَلَى التَّفْسِيرِ، وَ(أَحْسِنْ) لا يُثَنَّى، وَلا يُجْمَعُ، وَلا يُؤَنَّثُ؛ لأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ)».

- **النّقل الثّالث**[٣]:

(قَالَ أَبُو بَكْرِ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ: «وَتَقُولُ: (**كَانَ عَبْدُ اللهِ قَائِماً**)، فَإِذَا تَعَجَّبْتَ مِنْهُ قُلْتَ: (**مَا أَكْوَنَ عَبْدَ اللهِ قَائِماً!**) فَـ(مَا) مَرْفُوعَةٌ بِمَا فِي (أَكْوَنَ)، وَاسْمُ (كَانَ) مُضْمَرٌ فِيهَا، وَ(عَبْدَ اللهِ) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ، وَ(قَائِماً) خَبَرُ (كَانَ).

فَإِنْ طَرَحْتَ (مَا)، وَتَعَجَّبْتَ، قُلْتَ: (**أَكْوِنْ بِعَبْدِ اللهِ قَائِماً!**) و(**أَكْوِنْ بِعَبْدَيِ اللهِ قَائِمَيْنِ!**) وَ(**أَكْوِنْ بِعَبِيدِ اللهِ قِيَاماً!**)».

---

(١) التّذييل والتّكميل: ٤/ ٤٢.

(٢) التّذييل والتّكميل: ١٠/ ١٨٥.

(٣) التّذييل والتّكميل: ١٠/ ٢٢٧، وارتشاف الضّرب: ٤/ ٢٠٧٩.

٥- وصف النّسختين المخطوطتين:

اعتمدت على نسختين مخطوطتين اثنتين، هما:

النّسخة الأولى:

نسخة كوبريلي بتركيّة تقع ضمن مجموع مخطوط برقم ١٣٩٣، ورمزت لها بالحرف (ك)، وقد تضمّن المجموع رسائل في اللّغة، وهي على التّرتيب:

١- **رسالة المفرد والمؤلّف للزّمخشريّ**. وهو محقّق، حقّقه الدّكتور عليّ بن موسى بن محمّد شبير، ونشر في مجلّة العلوم العربيّة، ع ٥٣، شوال، ١٤٤٠هـ.

٢- **كتاب الحروف للرّمانيّ**. وهو مطبوع باسم معاني الحروف، وقد طبع غير ما مرّة، حقّقه عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار الشّروق، السّعوديّة (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، وطبعة أخرى، دار ومكتبة الهلال مع دار الشروق، وحقّقه عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

٣- **رسالة في الكلام على (عصيّ، ومغزو) لأبي البركات بن الأنباريّ**. حقّقها سليمان بن إبراهيم العايد، ونشرت بمجلّة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ع٣، رجب ١٤١٠هـ- فبراير ١٩٩٠م.

٤- **كتاب الحدود في النّحو للرّمانيّ**. حقّقه إبراهيم السّامرائيّ، وطبع بدار الفكر، عمان، الأردنّ.

٥- **رسالة في الكلام على لفظ (آمين) المستعملة في الدّعاء وحكمها في العربيّة لابن الخشّاب**. حقّقها مازن أحمد جرادات، ونشرت بمجلّة شبكة جامعة عجمان للعلوم والتّكنولوجيا، م١٢، ع ٠١، ٢٠٠٧م.

٦- **جزء فيه تعاليق في النّحو واللّغة وأبيات عن السّيرافيّ، وتعاليق عن غيره.**

٧- **مسألة في العطف على عاملين لمجهول.**

٨- **الواوات منقول من الجمل للفراهيديّ.**

٩- **مسألة في وزن (ليس).**

١٠- **مسألة من الفقه تحتاج إلى النّحو لابن كيسان منقولة عن خطّ ابن الخشّاب.**

١١- **مسألة من التّعجّب لأبي بكر بن الأنباريّ**، وهي موضوع التّحقيق، وقد نشرها من قبل محيي الدّين توفيق إبراهيم في بحثه الموسوم بـ (التّعجّب بين البصريّين والكوفيّين)، وحاتم صالح الضّامن في ملحق كتابه (ابن الأنباريّ: سيرته ومؤلّفاته) نقلاً من بحث محيي الدّين توفيق إبراهيم.

١٢- **جواب أبي منصور ابن الجواليقيّ على كلام ابن مِقْسَم في توجيه قوله تعالى ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[يوسف:١٤] بنصب (عصبة)**، حقّقه طارق الجنابيّ، مجلّة كليّة أصول الدّين، بغداد (١٩٧٥م).

١٣- **مسائل من المبنيّات وبعض الظّروف.**

١٤- **تعاليق مجموعة في مسائل لغويّة متفرّقة.**

وتقع (مسألة في التّعجّب) في خمس صفحات، مكتوبة بخطّ جيّد مشكول، تبدأ من الورقة ٦٩/ ب إلى الورقة ٧١/ ب، دوّن في الوجه (ب) من الورقة ٦٩ عنوان الرّسالة (مسألة في التّعجّب)، وقد خلت في هذا الموضع من ذكر المؤلّف، ودوّن على الصّفحة من جهة اليسار أسفل العنوان: (التّعجّب ما خفي سببه، وخرج عن نظائره.)

وأسفل منه عبارة من ثلاث كلمات أرى أنّها اسم من تملّكها: (عبد الرّفيق عامر) ثمّ (شهر جمادى الأولى سنة سبعمائة).

وعلى هامش آخر الرّسالة: **بَلَغَ قِرَاءَةً.**

وقد ختمت الرّسالة بقوله: (**تَمَّتْ. نَقَلْتُهَا مِنْ خَطِّ ابْنِ الخَشَّابِ، وَالحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ**).

وكتب على الحاشية اليمنى من آخر الرّسالة:

(الحَمْدُ لله، أَنْهَيْتُهُ قِرَاءَةً عَلَى عَيْنِ الأَعْيَانِ، وَنَادِرَةِ الزَّمَانِ، جَامِعِ الْمَعَانِي كَالعَيَانِ، وَمُبْرِزُهَا بِالفِعْلِ بَعْدَ الإِمْكَانِ، أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى البَحَيْرِيِّ الْمَالِكِيِّ، أَمْتَعَ اللهُ بِحَيَاتِهِ، وَذَلِكَ فِي السَّابِعِ وَالعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ الْمُكَرَّمَ، سَنَةَ ٩٣٦ هـ

كَتَبَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَغْرِبِيُّ الجَرْبِيُّ حَامِداً، وَمُصَلِّياً، وَمُسَلِّماً).

أمّا النّاسخ فلم يدوّن اسمه، ولا تاريخ نسخه في آخر الرّسالة، لكنّ الّذي يظهر من المجموع أنّ ناسخه هو إبراهيم بن يحيى بن أبي حفاظ المكناسيّ، كما تدلّ عليه مطابقة خطوط الرّسائل جميعها، فهي كلّها بخطٍّ واحدٍ، وقد ذكر النّاسخ اسمه، بعد الفراغ من كتاب الحدود في النّحو للرّمانيّ، وفيه:

(آخِرُ كِتَابِ الحُدُودِ، وَالحَمْدُ للهِ حَمْداً كَثِيراً، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً.

كَتَبَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي حفاظ الْمَكْنَاسِيُّ فِي صَفَرٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلاثِينَ وَسِتِّمِائَةٍ بِبَغْدَادَ).

النّسخة الثّانية:

هي نسخة ضمن مجموع يشتمل على سبع وثلاثين رسالةً أو أكثر، موجودة بالمكتبة الوطنيّة ببرلين، ورقمها بترقيم وليم بن الورد (Ahlwardt): (122.Mq 6933)، وقد رمزت لها بالحرف (ب)، وهي غير متاحة على موقع المكتبة، ولم أر من أشار إليها من قبل، ولم أسبق - فيما علمت- إلى الاعتماد عليها.

وقد اشتملت على:

- كتاب النّزه والابتهاج لأبي الحسن على بن محمّد الشّمشاطيّ، وفيه:

- مخاطبة جرت بين أحمد بن يحيى ثعلب وإبراهيم بن السّرّي الزجّاج حول كتاب الفصيح. وقد نقلها السّيوطيّ في الأشباه والنّظائر بعد مسألة التّعجّب هذه.
- مسألة من التّعجّب لأبي بكر ابن الأنباريّ،
- كتاب الأخلاق للراغب الأصفهاني.

أمّا مسألة التّعجّب فتبدأ هذه النّسخة من الورقة ١٥١/ أ إلى ١٥٣/ أ، أي في أربع صفحات، كتبت بخطّ جميل مقروء، مشكول شكلاً تامّاً، على يد عليّ بن فارس[1]، نقلها من نسخة مكتوبة بخطّ الجواليقيّ كما يدلّ عليه قيد الختام، وفيه: (**تَمَّتْ بِحَمْدِ اللهِ وَمَنِّهِ. عَلَّقَهَا عَلِيُّ بْنُ فَارِسٍ مِنْ خَطِّ مَوْهُوبِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الخَضِرِ الجَوَالِيقِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى**).

وكتب على حاشية الصّفحة الأخيرة منها (بلغ)، ويعني بلغ مقابلةً على الأصل المنسوخ عنه.

وقد خلت النّسخة من تاريخ نسخها، والمؤكّد أنّها نسخت بعد وفاة الجواليقيّ، أي بعد سنة (٥٤٠هـ)، وعلى آخرها تملّك بخطّ مغاير لخطّ النّاسخ، وصورته: (ملكه من فضل الله تعالى أحمد بن النّحاس الشّافعيّ لطف الله به.)

والشّكر موصول للدّكتور هـ. تورالف (Dr.Thoralf Hanstein) الّذي أمّن لي هذه النّسخة النّفيسة.

٦- الدّراسات السّابقة:

قبل الولوج إلى النّصّ المحقّق يحسن بي أن أشير إلى أنّ هذه الرّسالة أوردها السّيوطيّ في كتابه الأشباه والنّظائر في النّحو، في الفن السّابع (مسائل نحويّة)

(١) لم أقف له على ترجمة.

نقلها كما ذكر من خطّ ابن الجرّاح[1]، وقد أخرجها أيضاً محيي الدّين توفيق إبراهيم في بحثه الموسوم بـ **(التّعجّب بين البصريّين والكوفيّين)**، وأعاد نشرها حاتم صالح الضّامن في ملحق كتابه **(ابن الأنباريّ: سيرته ومؤلّفاته)** نقلاً من بحث محيي الدّين.

وقد دفعني إلى إعادة تحقيق هذه الرّسالة جملة من الدّوافع أهمّها:

- أنّ إخراجها هذه الرّسالة -أعني مسألة التّعجّب- لا ينطبق عليه -فيما أرى- مسمّى التّحقيق، لأنّها ذكرت ملحقةً بما كتباه، ولم تكن مقصودةً لذاتها بالدّراسة والتّحقيق، خاصّةً في عمل الدّكتور محيي الدّين توفيق وهو أوّل من نشرها.
- أنّ الرّسالة تحتاج إلى عناية أكبر، وخدمة أجلّ، فكثير من عباراتها تحتاج إلى تعاليق ومزيد إيضاح وبيان، وهو ما يكاد يفتقد في العملين السّابقين.
- وقوفي على نسخة ثانية لم أر من أشار إليها من الدّارسين قبلي فيما أعلم، ولم يعتمد عليها، وهي نسخة قيّمة منقولة عن نسخة الجواليقيّ.

ولي على عمل محيي الدّين توفيق جملة من الملحوظات:

١- قال: إنّ الرّسالة نسخت سنة ٩٣٦هـ على يد سليمان بن عبد الرّحمن الجربيّ[2]، وليس الأمر كذلك، والّذي أوقعه في هذا الوهم اعتماده على مصوّرة النّسخة المخطوطة مستقلّةً عن بقيّة المخطوط أوّلاً، وتوهّمه أنّ ما كتبه الجربيّ دليل على أنّه النّاسخ، في حين ما دوّن في آخر الرّسالة على يد الجربيّ إنّما هو تقييد سماع وقراءة، وليس تقييد الحرد والختام، ولو تأمّل

(١) لعلّه: أبو بكر أحمد بن محمد بن الجرّاح، فقد جاء في إنباه الرّواة: صاحب أبي بكر الأنباريّ، وكان يروى أكثر تصانيفه ورواياته عنه.... توفي في يوم الجمعة الرابع عشر من جمادى الآخرة سنة إحدى وثمانين وثلاثمئة.

(٢) التعجّب بين البصريين والكوفيّين: ١٠.

الدّكتور في خطّ المتن، وخطّ الجربيّ لأدرك أنّهما خطّان مختلفان، وقد نبّهت على النّاسخ الحقيقيّ للرّسالة، وسترى ما يؤكّد قولي في صور المخطوطة.

وتقييد السّماع والقراءة الّذي كتبه الجربيّ هو في أواخر أكثر رسائل المخطوطة إن لم يكن فيها جميعها.

٢- ذكر أنّ الجربيّ اسمه سليم بن عبد الرّحمن[١]، وإنّما هو سليمان لا سليم، وقد ترجمت له في الحاشية رقم (٣) فلتنظر هناك.

٣- قال: (وليس في المسألة الّتي ننشرها لابن الأنباريّ أيّ قول، أو أيّة حجّة ممّا نسب إليهم [يعني الكوفيّين]، ومذهبه كما يبدو قريب إلى مذهب البصريّين)[٢]، وذكر مسألتين اثنتين ممّا يتفّق فيه ابن الأنباريّ مع البصريّين.

وقوله: (أيّ قول، أو أيّة حجّة) هكذا بالنّفي المطلق مجانب للصّواب، وقد سبقت الإشارة إلى بعض مظاهر المذهب الكوفيّ في الرّسالة، وفي دراسة مسألة التّعجّب ما يفنّد هذا الزّعم، وقد خالفه في ذلك الضّامن، فذكر أنّ النّصّ مهمّ في بيان مذهب الكوفيّين في مسألة التّعجّب.

٤- النّصّ المحقّق كما أخرجه الدّكتور محيي الدّين خالٍ تماماً من الشّكل، ممّا يفوّت على القارئ فائدة الرّسالة مع أنّ الرّسالة المخطوطة مشكولة شكلاً تامّاً، على عكس ما فعله الدّكتور حاتم الضّامن فقد أخرج النّصّ مشكولاً.

٥- أمّا الدّكتور حاتم الضّامن، فقد ذكر دافع إعادة نشر الرّسالة، وهو أهميّتها، وندرة النّصّ، وقدمه، وكثرة الطّلب عليه من الدّارسين، ولم يكن غرضه التّحقيق، لذلك اكتفى بنقلها عن بحث محيي الدّين.

لهذه الأسباب، رأيت أنّ الرّسالة تحتاج إلى إعادة تحقيق، وإخراج، واهتمام أكبر، وهما بسبق حائزان تفضيلاً، مستوجبان ثنائي الجميل.

(١) التعجّب بين البصريين والكوفيّين: ١٠.

(٢) التعجّب بين البصريين والكوفيّين: ٠٨.

وقد جعلت نسخة كوبريلي أصلاً للتّحقيق، فقد نسخها عالم عن عالم، وقرأها وسمعها عالم عن عالم، فهي نسخة عالية من جهة الأصل المنسوخة عليه، وناسخها، وقارئها والمقروءة عليه، ولأنّه يعلم تاريخ نسخها، يضاف إلى هذا أنّ الرّاجح عندي أن تكون نسخة ابن الخشّاب منقولةً عن نسخة الجواليقيّ لتتلمذه عليه، فأغلب الظّنّ أن يكون مطّلعاً على ما نسخته يدا شيخه، أمّا نسخة برلين فهي نسخة قيّمة أيضاً لكنّها دونها بلا شكّ، إذ لا يعرف حال ناسخها، وإن كانت منسوخةً عن نسخة الجواليقيّ، كما أنّها تخلو من تاريخ النّسخ.

وقد سلكت في التّحقيق المنهج المعتمد في تحقيق المخطوط:

- أخرجت النّصّ على ما هو شائع الآن من علامات الترقيم، والإملاء.
- أخرجت النّصّ مشكولاً شكلاً تامّاً كما هو في النّسختين المخطوطتين.
- قابلت النّصّ المنسوخ على الأصلين المخطوطين، وذكرت الفروق بينهما في الهامش.
- علّقت على ما رأيته يحتاج إلى تعليق معتمداً على كتب النّحو، واستندت إلى أبي حيّان خاصّةً في بعض العبارات الّتي تعرّض إلى تفسيرها، فنقلت كلامه فيها.
- اجتهدت في تفسير بعض العبارات لّما لم أجد من تعرّض لذكرها أو أشار إليها، وهي محلّ نظر للدّارسين موافقةً أو تصويباً.

٧- دراسة لأحكام التّعجّب النّحويّة:

التّعجّب أسلوب من أساليب العرب في كلامها، لذلك يتناوله النّحويّون والبلاغيّون، والذي يهمّنا هو ما يتعلّق بأحكامه النّحويّة، وقد حاولت التّركيز على المسائل الّتي تعين على فهم الرّسالة المخطوطة، لذلك لم أتوسّع في مباحثه.

أوّلاً: حدّه ومعناه:

قيل في حدّ التّعجّب إنّه: « ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشّيء من عادته»[١].

وقيل في معناه: «معنًى من المعاني الّتي تعرض في النّفوس، ويكون ممّا خفي سببه، وخرج عن نظرائه»[٢].

وقيل: «التّعجّب انفعال النّفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج عن نظائره، ومن هنا يعلم أنّ الله تعالى لا يصدر منه التّعجّب لفقد الانفعال[٣]، وما جاء في التّنزيل على صيغة التّعجّب، فبالنّظر إلى المخاطب كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[البقرة: ١٧٥] »[٤].

وقال ابن عصفور: «التّعجّب استعظامُ زيادةٍ في وصف الفاعل، خَفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره»[٥].

ثانياً: أقسامه:

ينقسم التّعجّب إلى قسمين: سماعيّ، وقياسيّ

أمّا **السّماعيّ** فهي ألفاظ وتراكيب جاءت عن العرب قُصِدَ بها التّعجّب، ومن أمثلتها قولهم: سُبحان الله! ولا إله إلا الله! وسُبحانَ الله من هو! ومررتُ

(١) الجمل في النّحو للخليل بن أحمد:٧٨.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة:٢/ ٣٧٩، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشّاب:١٤٥، والإنصاف:٢/ ٣٩٣، والبديع في علم العربيّة:١/ ٤٩٦.

(٣) قد جاءت نصوص كثيرة تثبت لله تعالى صفة العجب، وَلَيْسَ عَجَبُهُ سُبْحَانَهُ نَاشِئاً عَنْ خَفَاءِ فِي الْأَسْبَابِ أَوْ جَهْلٍ بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ؛ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي عَجَبِ الْمَخْلُوقِينَ؛ بَلْ هُوَ مَعْنًى يَحْدُثُ لَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى مُقْتَضَى مَشِيئَتِهِ وَحِكْمَتِهِ وَعِنْدَ وُجُودِ مُقْتَضِيهِ، وَهُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْهُ. ينظر شرح العقيدة الواسطيّة لخليل هرّاس:١٦٩.

(٤) الكناش في النّحو:٢/ ٤٩.

(٥) المقرّب: ١/ ٧١، وشرح جمل الزّجاجيّ (الشّعّار):٢/ ٣٦، والتّذييل والتّكميل:١٠/ ١٧٧.

برجل أيّما رجل! وزيدٌ ما زيدٌ! ومنه ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢﴾[القارعة: ١ - ٢]، و﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ ۝٢﴾[الحاقة: ١ - ٢]، ووَيْلُمِّه رَجُلاً! ولله دَرُّه فارساً! وحَسبُك به فارساً! وكفاك بزيد رجلاً! وسُبحانَ الله رجلاً، ولك أن تُدخل «مِن» في هذه الأربعة، والعظمةُ لله مِن رَبَّ! وحَسبُك بزيد فارساً! ويجوز حذف الباء، فترفع زيداً. ولله دَرُّه! واعْجَبُوا لزيدٍ رجلاً، ومن رجلٍ! وكاليوم رجلاً! وكالليلةِ قمراً! وكَرَماً وصَلَفاً! ويا لِلماءِ! ويا لِلدَّواهي! ويا حُسْنَه رَجلاً! ويا طيبَها مِن ليلة! ويا لكَ فارساً! وإنك مِن رجلٍ لَعالِمٌ! وما أنتَ من رجلٍ!.[1]

وما زال النّاس إلى يومنا هذا يستعملون ألفاظاً يقصدون بها التّعجّب، وهذا واقع مشاهد معلوم، في العربيّة الفصحى، وغير الفصحى، وفي غير العربيّة.

وأمّا هو القياسيّ، وهو الّذي اعتنى النّحويّون ببيان أحكامه، فهو صيغتان: (ما أَفْعَلَهُ!)، و(أَفْعِلْ بِهِ!)[2].

ثالثاً: شروط بناء صيغة التّعجّب:

اشترط النّحاة للتعجّب ثمانية شروط، وهي عينها شروط التّفضيل، وهي:

١- **أنْ يكون فِعْلاً**، فلا يُبنيان من غير الفعل، فإن جاء ما يخالف فهو شاذّ أو قليل، مثل: **أَقْمِنْ به!** أي: أَحْقِقْ، اشتقُّوه من قولهم: هو قَمِنٌ بكذا، أي: حَقيق به. وقد مُثِّلَ لذلك أيضاً بقولهم: **ما أَذْرَعَ فلانةً!** أيْ: ما أَخَفَّها في الغَزْل! وهو من قولهم: امرأة ذَراعٌ، وهي الخفيفة اليد في الغزل، ولم يُسمَع منه فِعْلٌ[3].

(١) ينظر: الأصول في النحو:١/ ١٠٩، والبديع في علم العربيّة:١/ ٤٩٧ والتّذييل والتّكميل:١٠/ ١٧٥.

(٢) في البديع:١/ ٤٩٧: «وقد حملوا عليهما لفظين آخرين - وإن لم يكونا للتّعجّب - وهما: «أفعل القوم»، و«أفعل من كذا»».

(٣) شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٤٨.

قال أبو حيّان متعقّباً ابن مالك: «فأمّا دعواه أنَّ (ما أَذْرَعَ فلانةً! بمعنى: ما أَخَفَّها في العزل، لم يُسمع منه فعلٌ)، فليست بصحيحة، قال ابن القَطّاع[1]: «ذَرُعت المرأةُ: خَفَّتْ يداها في العمل، فهي ذَراعٌ»، فعلى هذا لا يكون قولهم: ما أَذْرَعَ فلانة! شاذّاً؛ إذ هو مصوغ من فعلٍ»[2].

٢- **أن يكون فعله ثلاثيّاً مجرّداً**، فلا يبنيان من غير الثّلاثيّ إلّا على وجه الشّذوذ، فإنّه لا يمكن منه بناء (أَفْعَلَ) و(أَفْعِلْ) لهدم بنيته، ولزوم حذفِ بعض أصوله[3]، واختلفوا في ما كان مبدوءً بهمزة، على ثلاثة مذاهب في التّعجّب وفي التّفضيل:

الأوّل: عدم الجواز مطلقا، وهو مذهب الجرميّ، والمازنيّ، والمبرّد، وابن السّرّاج، والفارسيّ[4].

الثّاني: جوازه مطلقاً، وهو مذهب الأخفش، ونسب إلى سيبويه القول به، وصحّحه ابن هشام الخضراويّ، وابن مالك[5].

الثّالث: التّفصيل بين أن تكون الهمزة للنّقل، أو لغير النّقل: فإن كانت للنّقل فلا يجوز أن تبنى منه صيغة التّعجّب، وإن كانت لغير النّقل فيجوز، وهو قول ابن عصفور[6]، وذكر ابن الحاج[7] أنّه لم يقل به غيره[8].

---

(١) كتاب الأفعال لابن القطّاع:٣/ ٥٩١.

(٢) التّذييل:١٠/ ٢٢٧.

(٣) التّذييل:١٠/ ٢٢٦.

(٤) يُنظر: المقتضب ٤/ ١٧٨، ١٨٠، والأصول: ١/ ١٠٣، ١٠٥، والإيضاح: ١/ ٩٢، ٩٣، والارتشاف:٤/ ٢٠٧٨، وشرح التّصريح: ٢/ ٩١، ١٠١، وشرح الأشمونيّ: ٣/ ٤٤.

(٥) ينظر: الكتاب:١/ ٧٢، ٤/ ٩٨، وشرح التّسهيل: ٣/ ٤٦، ٤٧، ٥١.

(٦) يُنظر: المقرّب ١/ ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢.

(٧) هو: أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يعرف بابن الحاج، قرأ على الشلوبين وأمثاله، وله نقد على المقرب، توفي سنة ٦٤٧هـ. انظر: البغية ١/ ٣٥٩، ٣٦٠.

(٨) ارتشاف الضّرب:٤/ ٢٠٧٨.

وقد جاء التّعجّب من غير الثّلاثيّ المجرّد فذكروا من ذلك: ما أَغْناه! وما أَفْقَرَه! وما أَتْقاه! وما أَقْوَمَه! وما أَمْكَنَه! وما أَمْلأَه! وما آبَلَه! وما أَشَدَّه! وما أَحْوَلَه! وما أَخْصَرَه! وما أَشْهاه! وما أَحْياه! وما أَرْفَعَه! من استَغنَى، وافْتَقَرَ، واتَّقَى، واسْتَقامَ، وتَمَكَّنَ، وامتَلأَ، وتَأَبَّلَ، واشْتَدَّ، واحْتال، واختصِرَ، واشْتَهى، واسْتَحْيا، وارتَفَعَ[1].

٣- **أن يكون متصرّفاً تمام التّصرّف**، فلا يبنيان من غيره، مثل (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(كَادَ)، و(يَدَعُ)، و(يَذَرُ)، و(هَبْ)، فإنّه لا يجوز أن يصاغ منه؛ لأنّه إذا بُني منه كان تصرّفاً فيه، والفرض أنّه غير متصرّف[2]، وأمّا قولهم: **ما أَعْساه! وأَعْسِ به!** معناه: ما أَحَقَّه! وأَحْقِقْ به! فبَنَوا فعل التّعجّب من (عَسى)، وهو فعل غير متصرّف، وهو شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه[3].

٤- **أن يكون معناه قابلاً للتّفاضل** أي: للزّيادة والنّقصان، فلا يبنيان من مثل: «فَنِيَ» و«مَاتَ»، قال أبو حيّان: «وأمّا كون معناه قابلاً للكثرة فاشترطه الفرّاءُ، وهو صحيح واحتراز من الأفعال التي لا تقبل الزّيادة، نحو: مَاتَ، وفَنِيَ، وحَدَثَ، فلا تقول: **ما أَمْوَتَ زيداً!** ولا: **أَمْوِتْ به!** وقد شذَّ من الألفاظ الثّابتة التي لا يقبل معناها الزّيادة قولهم: **ما أَحْسَنَه! وما أَقْبَحَه! وما أَقْصَرَه! وما أَطْوَلَه! وما أَهْوَجَه! وما أَشْنَعَه! وما أَحْمَقَه! وما أَنْوَكَه!**»[4].

وقال مجد الدّين ابن الأثير: «وذهب قوم إلى أنّ كلّ فعل لا يتزيّد لا يتعجّب منه، كقولك: مَا أَمْوَتَهُ! لمن ماتَ، إلّا أن تريد: **مَا أَمْوَتَ قَلْبَهُ!**»[5].

(١) التّذييل: ١٠/ ٢٣٨.
(٢) التّذييل: ١٠/ ٢٣٠
(٣) شرح الكافية الشّافية لابن مالك: ١٠٨٤، ١٠٩٢، والتّذييل: ١٠/ ٢٣٠.
(٤) التّذييل: ١٠/ ٢٣٠.
(٥) البديع في علم العربيّة: ١/ ٥٠١.

٥- **أن يكون الفعل تامّاً**، فلا يبنيان من نحو: «كان»، و«ظلّ»، و«بات»، و«كَاد»، لأنّها موضوعة للزّمان مجرّدة من معنى الحدث، ولا فائدة في التّعجّب بها، فلذلك امتنع (أَفْعَلَ) منها، والتّفضيل إنّما يقع فيه، وهو مذهب أكثر النّحويّين، وقد أجاز الكوفيّون التّعجّب من (كان)، فتقول: (**ما أَكْوَنَ زيداً قائماً!**)[1].

٦- **أن يكون مُثبتاً**، فلا يبنيان من منفيٍّ، سواء كان ملازماً للنّفي، نحو: ما نبس بكلمة، وما عاج بالدّواء، أم غير ملازم، نحو: ما قام.

٧- **أن يكون الوصف منه مقيساً على (أَفْعَل فَعْلاَءَ)** فلا يبنيان من (فَعِلَ) المكسور العين، الدّال على الألوان، والعيوب الظّاهرة، والحِلَى، مثل: عَرِجَ، وشَهِلَ، وخَضِر الزّرْع.

وعلّة منع ذلك أنَّ حقّ الفعل الّذي يُبنى للتّعجّب أن يكون قبل التّعجّب ثلاثيًّا محضاً؛ وأصل الفعل في هذه أن يكون على وزن (افْعَلَّ)، ولذلك صحَّت عينه في الثّلاثيّ اللّفظ، نحو: حَوِلَ، وعَوِرَ، وهَيِفَ، وجَيِدَ، وصَيِدَ، مع استحقاقه ذلك لوجود العلّة الموجبة لقلبه، وهي تحرّك حرف العلّة وانفتاح ما قلبه، فحملوه على (افْعَلَّ)، نحو احْوَلَّ واعْوَرَّ، وجوداً ذلك فيه أو تقديراً، فصحَّت فيه كما صحَّت في (افْعَلَّ)، كما صحّحوا اجْتَوَرُوا حملاً على تجاوَرُوا، ومِخْيَط حملاً على مِخْيَاطٍ. وهذا التّعليل هو المشهور عند النّحاة[2].

وقال ابن مالك في الشّرح ما نصّه: «وعندي تعليل آخر أسهل منه، وهو أن يقال: لَمَّا كان بناء الوصف من هذا النّوع على (أَفْعَلَ) ـ يعني نحو: أَعْوَرَ وأَهْيَفَ ـ لم يُبنَ منه (أَفْعَلُ) تفضيل لئلا يلبس أحدهما بالآخر، فلمّا امتنع صوغ (أَفْعَلَ)

(١) ينظر: ارتشاف الضّرب:٤/ ٢٠٧٩، التّذييل:١٠/ ٢٢٦، وشرح ابن عقيل:٣/ ١٥٤، والمقاصد الشّافية:٤/ ٤٧٤، وشرح التّصريح:٢/ ٧١.

(٢) التّذييل:١٠/ ٢٣٢.

التّفضيل، امتنع صوغ فعل التّعجّب لتساويهما وزناً ومعنًى، وجريانهما مجرًى واحداً في أمور كثيرة، وهذا الاعتبار هيِّن بيِّن، ورجحانه متعيّن»[1].

وقد اختُلف ممّا عُبِّر عن فاعله بـ(أَفْعَلَ) في نوعين:

أحدهما: العاهات: فذهب جمهور البصريّين إلى أنّه لا يجوز أن يُبنى من أفعالها ـــ وإن كانت ثلاثيّة فعل التّعجّب[2]. وأجاز ذلك الأخفش وبعض الكوفيّين ـ منهم الكسائيّ وهشام ـ أجازوا: ما أَعْوَرَه![3].

النّوع الثاني: الألوان، منعَ التّعجّب منها البصريّون، وللكوفيّين فيها قولان:

أحدهما: أنّه يجوز من جميع الألوان، فأجاز الكسائيّ وهشام: ما أَحْمَرَه! من الحُمرة، إلّا أنَّ الأجود عندهما: ما أَشَدَّ حُمرتَه!

والقول الثاني: إجازته في السّواد والبياض خاصّةً دون سائر الألوان لمجيء ذلك فيه؛ ولكونهما أصليَ الألوان، والأصول يكون فيها ما لا يكون في الفروع[4].

ونقل الكوفيّون في ذلك شواهد هي عند البصريّين من الشّذوذ بحيث لا يقاس عليها.

٨- **أن يكون مبنياً للمعلوم**، وفي البناء من المبنيّ للمفعول مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، واختاره أبو حيّان، قال: والصّحيح أنّه لا يجوز، وأنّه لا يُتَعَدَّى ما سُمع منه، بل يُقتصر عليه، ونقل تعليل المانعين، فقيل في علّة منعه:

---

(١) شرح التّسهيل:٣/ ٤٥، والتّذييل:١٠/ ٢٣٢، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨٩٦، وتمهيد القواعد:٦/ ٢٦٤١، والمقاصد الشّافية:٤/ ٤٦٤.

(٢) التبيين عن مذاهب النّحويّين:٢٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ١٢٢، والارتشاف:٤/ ٢٠٨٢، والتّذييل:١٠/ ٢٣٢، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ١٦٢.

(٣) الارتشاف:٤/ ٢٠٨٢، والتّذييل:١٠/ ٢٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ١٦٢، وهمع الهوامع:٣/ ٣١٨.

(٤) الإنصاف:١/ ١٢٢، وشرح المفصّل:٤/ ٤١٧، الارتشاف:٤/ ٢٠٨٢، والتّذييل:١٠/ ٢٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ١٦٢.

أنّه إنما امتنع ذلك لأنَّ الفعل هنا يُرَدُّ إلى (فَعُلَ)، وفِعْلُ المفعول يكون على (فُعِلَ)، فإن صيغ على (فَعُلَ) كان خروجاً عن القياس، فلا يجوز نحو: ضُرِبَ، وقيل: أنَّ المفعول ليس له فيما أُوقع به من التّعجّب كَسْبٌ، فأشبه بذلك الخَلَق والألوان إذ ليست من كَسْبِ المتعجَّب منه[1].

الثّاني: المنع إذا كان يلتبس بفعل الفاعل، وظاهر هذا القول أنّهم يجيزون التّعجّب من فِعل المفعول إذا عُدم اللبس، وإلى هذا ذهب خَطَّاب المارِدِيّ[2]، وابن مالك في التّسهيل وشرحه.[3]

الثّالث: الجواز، قال مَن أجاز ذلك: ما كان مستعملاً في الأصل على (فُعِلَ) فكأنّه للفاعل، فلا يُلبس، نحو: شُغِلَ، وجُنَّ، وأُولِعَ به، فصار كظَرُفَ، ومالم يكن في الوضع على (فُعِلَ) فلا بُدَّ من الفارق بينه وبين فعل الفاعل، فلذلك قالوا في الفاعل: ما أَمْقَتَه لي! وما أَبغَضَه لي! وما أَحْظاها لي! ونحوه، فالتزموا اللّام للفاعل، وإلى ونحوها من الظّروف نحو عندي وفي عيني للمفعول، فوقع الفرق[4].

رابعاً: أحكام (ما أَفْعَلَهُ!):

أ- حكم (ما): أجمع النّحويّون على أنّ (ما) اسم مرفوع بالابتداء وأنّ خبره ما بعده، إلّا خلافاً شاذًّا، رُوي عن الكسائيّ أنّه لا موضع لها من الإعراب[5].

واختلفوا فيها فمذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريّين، والأخفش في أحد قوليه أنّها نكرة تامّة بمعنى شيء.

(١) التّذييل:١٠/ ٢٣١، وينظر شرح المفصّل:٤/ ١٢٦.
(٢) التّذييل:١٠/ ٢٣٠.
(٣) شرح التّسهيل:٣/ ٤٤-٤٥.
(٤) التّذييل:١٠/ ٢٣٨.
(٥) ارتشاف الضّرب:٤/ ٢٠٦٥، التّذييل والتّكميل:١٠/ ١٨٠.

وذهب الفرّاء والكوفيّون وابن درستويه إلى أنَّ «ما» استفهامية، دخلها معنى التّعجّب. فمعنى: (مَا أَحْسَنَ زَيْداً!) عند ابن درستويه: أيُّ شيءٍ حَسَّنَه؟ ومعناها عند الفرّاء: ما أَحْسَنُ زيدٍ؟

وذهب الأخفش في قول إلى جواز كونها موصولة، وما بعدها صلة لها، والخبر محذوف، وتقديره: (مَا أَحْسَنَ عبدَ اللهِ شيءٌ)[1].

أمّا رافع (ما) فعلى الخلاف المعروف بين البصريّين والكوفيّين، فـ(ما) مرفوعة عند البصريّين على الابتداء، وهي عند الكوفيّين مرفوعة بالعائد من الخبر أو بالخبر (أفعلَ) في رأي الفرّاء والكسائيّ، وعند خلف الأحمر مرتفع بإسناد الخبر إليه، كما ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه[2].

وأمّا اختصاص التّعجب بـ(ما)، فقيل: خصّوا التّعجّب بـ«ما» دون غيرها من الأسماء لإبهامها، والشّيءُ إذا أبهم، كان أفخم لمعناه، وكانت النفس متشوفةً إليه، لاحتماله أُموراً[3].

ب- **حكم (أَفْعَلَ)**: اختلف البصريّون والكوفيّون في (أفعلَ)، فقال البصريّون ومعهم الكسائيّ وهشام بن معاوية الضّرير[4] بأنّه فعل ماضٍ، واستدلُّوا على فعليّته من ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنّ هذا البناء مبنيّ على الفتح، ولو كان اسماً لم يكن مبنيّاً، إذ لا علّة للبناء خصوصاً على الفتح.

(١) ينظر: الكتاب:١/ ٧٣، والمقتضب:٤/ ١٧٣، والأصول في النّحو:١/ ٩٩، وشرح الرضيّ على الكافية:٢/ ٢٩١، وشرح جمل الزّجاجيّ لابن عصفور (الشّعار):٢/ ٤٤-٤٥، وشرح التّسهيل لابن مالك:٣/ ٣١، التّذييل والتّكميل:١٠/ ١٨٣.

(٢) ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية:١/ ٢٢٧.

(٣) شرح المفصّل:٤/ ٤١٢.

(٤) شرح التّصريح:٢/ ٥٩.

وأجيب عنه أنّ علة بنائه شيئان:

أحدُهما: تَضَمُّن معنى هَمزة الاستفهام، لأنَّ قولَك: مَا أَحْسَنَ زَيْداً!: أيُّ شيءٌ أوجبَ ذلك؟

والثّاني: تَضَمُّنهُ معنى حرفُ التّعجّب، لأنّ التّعجّب معنى، والأصلُ في كلِّ معنى أن يوضعَ له حرفٌ فيُعتَقَد ذلك وإن لم يُنطق به، كما في بناءِ هذا وهؤلاء.

أمّا الاستفهامُ فعنه عند البصريّين جوابان:

أحدهما: أنَّ التّعجّب خبرٌ يَحتمل الصّدقَ والكَذِبَ وبين الخبرِ والاستفهامِ بونٌ بَعيدٌ.

والثّاني: أنَّ الاستفهامَ لو كان لكانت (ما) هي المُتضمّنة له لا الفعل الّذي بعدها.

وأمّا حرفُ التّعجّب فلا حاجةَ إلى تقديره، لأنَّ الصّيغَة دالّةٌ على التّعجّب فلم يَحتج معها إلى حرفٍ، كما أنَّ (نعم) و(بئس) موضوعتان على المَدح والذّم ولم تحتَج مع ذلِكَ إلى تقديرِ حرفٍ يدلُّ عليهما وكذلك عسى وحبذا.(١)

والوجه الثّاني: نصبه المفعول به الصّريح، وليس من قبيل الأسماء الّتي تنصب المفعول به. فهذا البناء ينصبُ المعرفة والنّكرة و(أفعل) الّذي هو اسم لا يعَمل ذلك، وإنّما هو يختصُّ بالنّكرات. وما جاء من ذلك فإمّا أن يكون مشبّهاً بالحسنِ الوجهِ، وإمّا أن يكون نصب ما بعدها بفعل محذوف يفسّره (أفعل).(٢)

والوجه الثّالث: لزوم نون الوقاية له إذا نَصب ياء المتكلّم(٣).

قال أبو حيّان: «وما ذكروه من لزوم نون الوقاية لفعل التّعجّب هو على طريقة البصريّين، وأمّا الكوفيّون فإنّهم يجيزون: ما أَظْرَفِي! يجعلون نون الوقاية جائزة مع ياء المتكلم لا واجبة، وحكَوه سماعاً عن العرب»(٤).

(١) الإنصاف:١/ ١١٢-١١٣، والتبيين:٢٨٨-٢٨٩.
(٢) التّبيين عن مذاهب النّحويّين:٢٨٧-٢٨٨.
(٣) ينظر الإنصاف:١/ ١٠٦، والتّبيين عن مذاهب النّحويّين:٢٨٦-٢٨٩.
(٤) التّذييل:١٠/ ١٧٩.

واحتجَّ الكوفيّون على اسميّته من ثلاثة أوجه أيضاً:

أحدها: أنّه جامدٌ لا يَتَصَرّف فلا يكونُ منه مُستقبل ولو كان فِعْلاً لتَصَرّف، ويدلُّ على أنَّه ليس بفعلٍ أنَّك تَقولُ: ما أَعظمَ الله!، ولو كان فِعلاً لكان التّقدير: شيءٌ عظَّم اللهَ، وعظمُة اللهِ من صفاتِ الذّات لا تَحصل بجعلِ جاعلٍ[1].

وأُجيب بأنَّ امتناع تصرّفه لأنَّ معنى ذلك غير محتاج إليه؛ لأنّه لَزِمَ طريقة واحدة، وما لَزِمَ طريقة واحدة لم يتصرّف، كليسَ وعَسى.[2]

وقالوا: إنّما لزم طريقة واحدة وهو الفعل الماضي لأنّ التّعجّب إنّما يكون ممّا وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون[3].

ولأنّ المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال، والتّعجّب إنّما يكون ممّا هو موجود مشاهد، وقد يتعجّب من الماضي، ولا يكون التّعجّب ممّا لم يكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتمل الاستقبال؛ لئلا يصير اليقين شكّاً.

كما أنّ عدم تصرّفه لا يدلّ على أنّه اسم؛ فإنّ «ليس، وعسى» فعلان بإجماع، ومع هذا فإنّهما لا يتصرّفان[4].

والثّاني: أنّه يصغّر، والتّصغير من خصائص الأسماء.

والجواب عن هذه الحجّة عند البصريّين من وجوه:

الأوّل: أنّ التّصغير فيه لفظيّ لا معنويّ، والمراد به تصغير المصدر، لأنّ الفعل يدلّ على مصدره، ولهذا جاز عود الضّمير على المصدر وإن لم يجرِ له ذكر لدلالة الفعل عليه، وجازت إضافة اسم الزّمان إلى الفعل، والمراد إضافته إلى مصدره

(١) التبيين عن مذاهب النّحويّين: ٢٩٠.
(٢) التّذييل: ١٠/ ١٧٩
(٣) الأصول في النحو: ١/ ٩٩
(٤) الإنصاف: ١/ ١١٢.

كقولـه تعـالى: ﴿هَٰـذَا يَـوْمُ يَنفَـعُ الصَّادِقِيـنَ صِدْقُهُـمْ﴾[المائـدة: ١١٩]، إذ المقصـود: يـومُ نَفْـعِ الصّادقـين[١].

والوجـه الثّـانيّ: أنّ التّصغيـر إنّـما دخلـه حمـلاً عـلى بـاب (أفعـل) الّـذي للمُفَاضَلَة؛ لاشـتراك اللّفظـين في التّفضيـل والمبالغـة، ألا تـرى أنّـك تقـول «**مـا أَحْسَـنُ زيـداً!**» لمـن بلـغ الغايـة في الحسـن، كـما تقـول «زيـدٌ أحسـنُ القـوم» فتجمـع بينـه وبينهـم في أصـل الحسـن، وتفضّلـه عليهـم؛ فلوجـود هـذه المشـابهة بينهـما جـاز «**مـا أُحَيْسِـنَ زيـداً!**، **ومَـا أُمَيْلِـحَ غِزْلانـاً!**» كـما تقـول: «غلمانُـك أُحَيْسِـنُ الغلـمان، وغزلانُـك أُمَيْلِـحُ الغـزلان» ولهـذه المشـابهة حملـوا «أَفْعَـلَ منـك» و«هـو أَفْعَـلُ القـوم» عـلى قولهـم «مـا أَفْعَلَـه» فجاز فيهـما مـا جـاز فيـه، وامتنـع منهـما مـا امتنـع منـه[٢].

والوجـه الثّالـث: لأنّـه أُلْـزِم طريقـةً واحـدة، فأشـبه بذلـك الأسـماء، فدخلـه بعـض أحكامهـا، وحَمْـلُ الـشّيء عـلى الـشّيء في بعـض أحكامـه لا يخرجـه عـن أصلـه، فاسـم الفاعـل مثـلاً محمـول عـلى الفعـل في العمـل، ولم يخـرج بذلـك عـن كونـه اسـماً، وكذلـك الفعـل المضـارع محمـول عـلى الاسـم في الإعـراب، ولم يخـرج بذلـك عـن كونـه فعـلاً؛ فكذلـك تصغيرهـم فعـل التّعجّـب تشـبيهاً بالاسـم لا يخرجـه عـن كونـه فعـلاً.

والثّالـث مـن اسـتدلالات الكوفيّـين: أنّـه تَصِـحّ عينـه نحـو «**مـا أَقْوَمَـهُ! ومـا أَبْيَعَـهُ!**» كـما تصـحّ العـين في الاسـم في نحـو «هـذا أقـوم منـك، وأبيـع منـك»، ولـو أنّـه فِعْـلٌ كـما زعمتـم لوجـب أن تُعَـلّ عينـه بقلبهـا ألفـاً، كـما قلبـت مـن الفعـل في نحـو: قـام، وبـاع، وأقـام، وأبـاع في قولهـم «أَبَعْـتُ الـشّيء» إذا عرّضتـه للبيـع، وإذا كان قـد أُجْـرِي مجـرى الأسـماء في التّصحيـح مـع مـا دخلـه مـن الجمـود والتّصغيـر وجـب أن يكـون اسـماً[٣].

(١) ينظر الإنصاف:١/ ١١٣-١١٥.

(٢) الإنصاف:١/ ١١٥.

(٣) ينظر الإنصاف:١/ ١٠٤-١٠٦، والتّذييل والتّكميل:١٠/ ١٧٩، والتبيين عن مذاهب النحويّين:٢٩٠.

والجواب عنه أن (أفعل) التّعجّب أشبه (أفعل) التّفضيل فأخذ بعض أحكامه كالتّصغير، وتصحيح عينه، وقد جاء تصحيح عين الفعل في بعض الأفعال نحو قولهم: أَغْيَلَتِ المرأة، وأَغْيَمَتِ السماء، واسْتَنْوَقَ الجمل، واسْتَتْيَسَتِ الشاة، واسْتَحْوَذَ يستحوذ، ولم يُدَّعَ فيها الاسميّة[1].

وينبني على هذا الخلاف الاختلاف في خبر المبتدأ، فالخبر عند البصريّين ومن وافقهم من الكوفيّين هو الجملة الفعليّة، وهو عند الكوفيّين (أفعل) نفسه لأنّه اسم.

ج- ومن أحكام (أفعلَ) أنّه يتحمّل ضميرا مستترا فيه هو فاعله، وهذا الضّمير لا يعطف عليه، ولا يبدل منه، واختلف في تأكيده، فإذا تقدّم على المنصوب لم يجز إجماعا، وأجازه بعضهم إذا تأخّر، وأجاز الأخفش البدل، فقال: يجوز: **مَا أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً! ومَا أَحْسَنَ عَمْراً وَجْهاً!**[2]

والأشهر أن يجعل رَجُلاً في قولك: مَا أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً! تمييزا، وقد فصّل أبو حيّان في تمييز المتعجّب منه فقال: «وأما التّعجّب المبوب له في النّحو فإن كان المتعجّب منه عَيْناً، والتّمييز معنى فالإفراد، إلّا أن تقصد الأنواع فيجمع، نحو: **مَا أَحْسَنَ زَيْداً أَدَباً! وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ أَدَباً! وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدِيْنَ أَدَباً!** وكذلك **أَحْسِنْ بِزَيدٍ أَدَباً!** إلى آخره.

وإن كان التّمييز عَيْناً طابق المتعجَّب منه في إفراد وفي تذكير وفروعهما، فتقول: **وَمَا أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً! وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ رَجُلَيْنِ! وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ رِجَالاً!!** وكذلك: **أَكْرِمْ بِزَيْدٍ رَجُلاً!** إلى آخره.[3]

ولا تجوز تثنية هذا الضّمير، ولا جمعه ولا تأنيثه، تقول في الأوّل: **مَا أَحْسَنَ زَيْداً!، وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ! ومَا أَحْسَنَ هِنْداً! والهِنْدَيْنِ! وَالهِنْدَاتِ!**، وتقول في

(١) الإنصاف:١/ ١١٢.
(٢) البديع:١/ ٥٠٠.
(٣) التّذييل:٩/ ٢٥٢.

الثّاني: **يَا رَجُلُ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ! وَيَا هِنْدَاتُ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ!** لأنّ فعل التّعجّب - لخروجه عن نظائره - صار في كلامهم كالْمَثَلِ»[(١)].

د- **ومن أحكامه أنّه يلزم حالة واحدة وهي المضيّ**، ولا يكون منه المضارع ولا الأمر عند الجمهور، وقد أجاز هشام بن معاوية الضّرير - وهو من أئمّة الكوفيّين - أن تأتي لهذا الماضي بمضارع في التّعجّب، فتقول: **ما يُحْسِنُ زيداً!** قال هشام: «لأنّه قد أحاط العلم بأنّه يكون»[(٢)].

هـ- **نصب المتعجب منه**: المتعجّب منه في باب (**مَا أَفْعَلَهُ**) منصوب باتّفاق، واختلفوا في ناصبه على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنّه مفعول به وهو مذهب جمهور البصريّين، وناصبه فعل التّعجّب، وقد مرّ معنا استدلالهم بكونه مفعولاً على فعليّته.

قال أبو حيّان: «وقوله يُنصب المتعجَّب منه مفعولاً بموازن أَفْعَلَ هذا مذهب س والبصريّين أنَّ نصب الاسم في: (**مَا أَظْرَفَ زيداً!**) هو على المفعول به»[(٣)].

الثّاني: أنّه منصوب على التّعجّب، وهو قول الخليل في الجمل[(٤)]، والكسائيّ[(٥)]، وابن السّرّاج[(٦)]، وابن سعدان الكوفيّ[(٧)]، وابن قتيبة[(٨)]، والفارسيّ[(٩)]،

(١) البديع:١/ ٤٩٨، وتوجيه اللّمع:٣٨٣، والتّذييل:١٠/ ١٨٥.
(٢) التّذييل:١٠/ ٢٠٩، وارتشاف الضّرب:٤/ ٢٠٧٠، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨٩١، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ١٥٦، وشرح التّصريح:٢/ ٦٤.
(٣) التّذييل والتّكميل:١٠/ ١٧٧.
(٤) الجمل:٦٤، ٧٨.
(٥) نقل ذلك أبو حيّان في التّذييل:١٠/ ٢١٩.
(٦) الأصول في النّحو:١/ ١٠٦.
(٧) مختصر في النّحو:٥٩.
(٨) تلقين المتعلم من النّحو:١٠٥.
(٩) المسائل البصريّات:٢/ ٨٣١.

ابن جنّي[1]، وابن الأثير[2]، والبغداديّ[3]، وغيرهم[4]، وبعضهم يجعل النّصب على التّعجّب والمفعول به واحد، لكنّ التّعبير بالنّصب على التّعجّب - فيما أرى - أدقّ لاختصاص هذا المنصوب بأسلوب بعينه، فهو كالمنصوب على المدح أو الذّم، والمنصوب على نزع الخافض، والمنصوب على الاختصاص.

الثّالث: منصوب على الخلاف وهو مشبّه بالمفعول عند جمهور الكوفيّين.

قال أبو سعيد السّيرافيّ: «وقال الفرّاء ومن تابعه من الكوفيّين: إنّ قولنا: (**مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!**)، أصله (**مَا أَحْسَنُ عَبْدِ اللهِ؟**)، وأنّ (أَحْسَنَ) اسم كان مضافاً إلى (عَبْدِ اللهِ)، وكان المعنى فيه الاستفهام. ثمّ إنّهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر، فغيّروا (أحسنُ) ففتحوه، ونصبوا (عبدَ الله)، فرقاً بين الخبر والاستفهام»[5].

وقال أبو حيّان: «وزعم الفرّاء ومن وافقه من الكوفيّين أنّ... أصله: (زيدٌ أظرَفُ مِن غيره)، إلاّ أنّهم أتو بـ «ما»، فقالوا: (ما أظرَفُ زيدٍ؟) على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصّفة من (زيدٍ)، وأسندوها إلى ضمير «ما»، وانتصب (زيد) بـ «أظرَفَ» فرقاً بين الخبر والاستفهام. والفتحة في «أَفْعَلَ» فتحة إعراب، وهو خبر عن «ما»، وإنّما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الّذي هو «ما»؛ إذ هو في الحقيقة خبرٌ عن (زيد)، وإنّما أتي بـ «ما» ليعود عليها الضّمير، والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان منتصباً بالخلاف على رأي الكوفيّين في: (**زيدٌ خلفَك**)»[6].

---

(١) اللّمع:١٣٦.

(٢) البديع في علم العربيّة:١/ ٤٩٧.

(٣) الخزانة:٣/ ٣٩٠.

(٤) ينظر بحث: أسلوب التّعجّب نظرة في حدّه، وتفسيره، وإعراب منصوبه، إبراهيم بن سالم بن محمّد الجهنيّ:٢٩٧.

(٥) شرح كتاب سيبويه:١/ ٣٥٥.

(٦) التّذييل والتّكميل:١٠/ ١٧٧.

خامساً: التّقديم والتّأخير في أسلوب التّعجّب:

اتّفق النّحاة أنّه لا يتصرّف في التّعجّب بتقديم ولا بتأخير، وعلّة ذلك أنَّ فعل التّعجّب لا يَتَصَرَّفُ، وما لا يَتصرّف في نفسه لا يُتصرّف في معموله. فلا يقال: **زيداً ما أَحْسَنَ! ولا: ما زيداً أَحْسَنَ! ولا بزيدٍ أَحْسِنْ!** فإنَّ المجرور في (**أَفْعِلْ بزيدٍ!**) عند جمهور البصريّين فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل.

قال ابن مالك: (وكذا لا يجوز بإجماع تقديم المتعجّب منه نحو: (**مَا زَيْداً أَحْسَنَ! وَبِهِ أَكْرَمَ!**)، لأنَّ فِعْلَيِ التّعجّب أشبها الحروف بمنع التّصرّف فجريا مجراها في منع تقدّم معمولها)[1].

فإذا تقدّم المتعجّب منه على (ما) وفعلها فالرّفع على الابتداء، ويكون في الفعل ضمير بارز يعود عليه، عند الجمهور من البصريّين والكوفيّين، تقول: **ما أَحْسَنَ زيداً!** فإذا قدّمت (زيدا) قلت: **زيدٌ ما أَحْسَنَه!** وإنّما ارتفع (زيدٌ) لتعذّر بقائه منصوباً، أوّلا لأنّ (أفعل) التّعجّب لا يمكنه أن يتسلّط على الاسم قبله فينصبه لعدم تصرّفه، وقد مرّ أنّ ذلك محال عندهم، وثانيا لوجود (ما) التّعجّبيّة الّتي هي من أسماء الصّدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والضّمير الواقع في خبر المبتدأ (زيد) هو الرّابط، وهو المتعجّب منه، وقد تقرّر أن الخبر إذا وقع جملة فلا بدّ له من رابط يربطه بالمبتدأ.

وأجاز الكسائيّ قولك: (**زيدٌ ما أَحْسَنَ!**)، وأنت تقدّر ضميراً محذوفاً في (أحسنَ) يرتفع به المبتدأ (زيدٌ)، ومنع منه الفرّاء لعدم وجود دليل على المحذوف، ولأنّه ليس من مواضع الّتي يجوز فيها حذف الضّمير العائد على المبتدأ.

(١) شرح التّسهيل:٣/ ٤٠.

قال الفرّاء: «وَلا أُضْمِرُ (الهَاءَ) إلاَّ مَعَ سِتَّةِ أَشْيَاءَ[1]: مَعَ (كُلٍّ)، وَ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(أَيٍّ)، وَ(نِعْمَ)، وَ(بِئْسَ)»[2].

الفصل بين (ما) التّعجّبيّة و(أفعل):

لا يفصل بين (ما) وفعلها بغير شبه الجملة، أو(كان) باتّفاق.

أمّا الفصلّ بينها وبين فعلها بـ(كان) فجائز باتّفاق، وهي عند الجمهور زائدة (على معنى إلغائها عن العمل وإرادةِ معناها، وهو الدّلالةُ على الزّمان، وذلك نحو قولك: «**ما كان أحسن زيداً!**» إذا أُريد أنّ الحسن كان فيما مضى. فـ«ما» مبتدأةٌ على ما كانت عليه، و«أحسن زيداً» الخبر، و«كانَ» ملغاةٌ عن العمل مفيدةٌ للزّمان الماضي، كما تقول: «**من كان ضرب زيداً؟**» تريد: «**من ضرب زيداً؟**» و«**من كان يُكلِّمك؟**» تريد: «**من يكلِّمك؟**» فـ«كانَ» تدخل في هذه المواضع، وإن أُلغيت من الإعراب، فمعناها باقٍ، وهي ها هنا نظيرةُ «ظننتُ» إذا أُلغيت، فإنّه يُبطَل عملُها، ومعنى الظنّ باقٍ[3].

وكان السيرافيّ[4] يذهب إلى جوازِ أن تكون «كانَ» ها هنا غير زائدة، وتكون خبرَ «ما»، وفيها ضميرٌ من «ما»، و«أحسن زيداً» خبرُ «كانَ». وقد حكاه الزجّاجيّ[5]، وفيه بُعدٌ؛ لأنّ فعل التّعجّب لا يكون إلّا «أفْعَلَ» منقولاً من «فَعَلَ»، فجَعْلُه على غير هذا البناء عديمُ النظير[6].

(١) ينظر في الكلام على المسألة: معاني القرآن للفرّاء:١/ ١٣٩-١٤٠، ٢٤٢، ٢/ ٩٥، والحجّة للقرّاء السّبعة للفارسيّ:٦/ ٢٦٧، والتّذييل والتّكميل لأبي حيّان الأندلسيّ: ٤/ ٤١-٤٥.

(٢) التّذييل والتّكميل:٤/ ٤٤.

قلت: يرى الفرّاء أنّ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) اسمان لا فعلان، ولذلك يرى رفعهما على الابتداء. ينظر: شرح جمل الزّجاجي:٢/ ٦٢.

(٣) شرح المفصّل:٤/ ٤٢٢

(٤) شرح كتاب سيبويه:١/ ٣٥٩.

(٥) اللّباب في علل البناء والإعراب:١/ ٢٠٤، وتوجيه اللّمع:٣٨٣، وشرح المفصّل: ٤/ ٤٢٢.

(٦) شرح المفصّل: ٤/ ٤٢٢.

وأمّا الفصل بشبه الجملة فمختلف فيه، فذهب جماعةٌ من النّحويّين المتقدّمين وغيرهم كالأخفش والمبرّد إلى المنع من ذلك، واحتجّوا بأنّ التّعجّب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدةً، والأمثالُ الألفاظُ فيها مقصورة على السّماع، نحوُ قولهم: «**الصيفَ ضيّعتِ اللبنَ**» يُقال ذلك بلفظ التّأنيث، وإن كان المخاطب مذكّراً[1].

وذهب آخرون كالجَرْمي وغيره إلى جواز الفصل بالظّرف، نحو قولك: «**مَا أَحْسَنَ اليَوْمَ زَيْداً!**» و«**مَا أَجْمَلَ في الدَّارِ بَكْراً!**» واحتجّوا بأنّ فعل التّعجّب وإن كان ضعيفاً، فلا ينحطّ عن درجة «إنَّ» في الحروف. وأنت تجيز الفصل في «إنَّ» بالظّرف من نحو: «**إنّ في الدّار زيداً**»، و«**ليتَ لي مثلَك صديقاً**». وإذا جاز ذلك في الحروف، كان في الفعل أجْوَزَ، وإن ضَعُفَ؛ لأنّه لا يتقاصر عن الحرف[2].

فأمّا سيبويه فلم يُصرِّح في الفعل بشيء، وإنّما صرّح بمَنْع التّقديم، فقال: «ولا يجوز أن تُقدِّم «عبد الله»، وتؤخر «ما»، ولا أن تُزيل شيئاً عن موضعه»[3]، فظاهرُ اللّفظ أنّه أراد تقديمَ «ما» في أوّل الكلام، وإيلاء الفعل وتأخيرَ المتعجَّب منه بعد الفعل، ولم يتعرّض للفصل بالظّرف[4].

وأجاز ابن كيسان الفصل بين (ما) وفعل التّعجّب بـ (لولا)، ومصحوبها، كقولك: **مَا أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلِهِ زَيْداً!**[5].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٧٨، المفصّل: ٣٥٥، شرح المفصل: ٧/ ٤٢٢، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٢، ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٧٢، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ١٥٧، شرح ابن عقيل: ٣/ ١٥٧، شرح التصريح: ٢/ ٨٨.

(٢) ينظر: البغداديات: ٢٥٦، شرح المفصل: ٧/ ٤٢٢، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٩٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٧١ ـ ٢٠٧٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ١٥٧، شرح التصريح: ٢/ ٨٨.

(٣) الكتاب:١/ ٧٣.

(٤) شرح المفصّل:٤/ ٤٢١، وينظر: الكنّاش في النّحو:٢/ ٥٠، وشرح التّسهيل لابن مالك:٣/ ٤٢.

(٥) ينظر: شرح التّسهيل لابن مالك:٣/ ٤٢، والتّذييل:١٠/ ٢١٤، وتوضيح المقاصد:٢/ ٩٠٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ١٥٨، وتمهيد القواعد:٦/ ٢٦٣٤، والمقاصد الشّافية:٤/ ٥٠٣.

سادساً: التّعجّب من المتعدّي إلى مفعولين:

قال ابن مالك: (إن كان قبل التّعجّب متعدّيا إلى اثنين دخلت اللاّم بعد التّحويل على أوّلهما، ونصب ثانيهما نحو: «**مَا أَكْسَى زَيْداً لِلْقَوْمِ الثِّيَابَ**، وَ«**مَا أَظَنَّنِي لِعَمْرٍو صَدِيقاً**». وهو منصوب عند البصريّين بمحذوف دلّ عليه «أفعل» وعند الكوفيّين بـ«أفعل» نفسه)[1].

وتعقّب أبو حيّان ما ذكره ابن مالك عنهم فقال: (وهذا النّقل عن البصريّين والكوفيّين مخالف لِما ذكرناه نحن؛ لأنّا حكينا أنّ مذهب البصريّين في نحو «كسا» أنّك تنصب المتعجَّب منه، وهو الّذي كان فاعلاً في «كسا»، ويتعدّى لأحدهما فقط باللاّم، وأنّه إن وجد الثّاني منصوباً فتأويله أنّه ينتصب على إضمار فعل.

وأمّا في باب «ظَنَّ» فإنّك تقتصر على الفاعل فقط، فتنصبه في التّعجّب، ولا يجوز أن يتعدَّى إلى شيء من الأوّل ولا من الثّاني باللاّم، ولا إلى الأوّل باللاّم وإلى الثّاني بنفسه، هذا مذهب البصريّين. وأمّا مذهب الكوفيّين في باب «كسا» فإنّهم ينصبون ما كان قبلُ فاعلاً، ويُعَدُّون إلى الثّاني باللاّم وإلى التّالي بنفسه.

وأمّا في باب «ظَنَّ» فيفصّلون بين أن يُلبَس الأوّل بالثاني أو لا، إن أَلبَس فإنّهم يُعَدُّون فعل التّعجّب إلى كل منهما باللاّم، ويكون التّقديم والتّأخير مُبيناً اللّبس، فما تقدّم هو الأوّل، وما تأخّر هو الثّاني، كحالهما إذا قلت: ظَنَّ زيدٌ أخاك أباك[2].

وإن لم يُلبس تعدَّى إلى الأول باللاّم، وإلى الثّاني بنفسه. فلم يحقّق المصنّف مذهب البصريّين ولا مذهب الكوفيّين في المسألتين معاً، إذ حكى ما حكى عنهم فيهما، وليس بصحيح)[3].

---

(١) شرح الكافية الشّافية:١٠٩٥، وشرح التّسهيل:٣/ ٤٣.

(٢) يقولون: مَا أَظَنَّني زيداً لأَخيكَ لأَبيكَ!

(٣) ينظر:التّذييل:١٠/ ٢٢٤، وشرح جمل الزّجاجي لابن عصفور (الشّعّار):٢/ ٤٣.

أمّا الفارسيّ فقال بفساده لأنّ فعل التّعجّب لا يتعدى إلى أكثر من مفعول واحد، قال: (حكى «ب»[أبو بكر بن السّراج][1] في باب التّعجّب أن قوماً يجيزون: مَا أَظَنَّنِي لِزَيْدٍ قَائِماً.

فـ[ـالفارسيّ]: وهذا عندي فاسد، لأن فعل التّعجّب لا يتعدى إلى أكثر من مفعول واحد، وقد عداه «ها» و«لا» في هذا القول إلى مفعولين بغير إدخال حرف جر في أحدهما، ولو قالوا يدخل الحرف الجار في المفعول الثاني لكان غير جائز أيضاً)[2].

سابعاً: أحكام: (أَفْعِلْ بِهِ)

- **(أَفْعِلْ)**: نقل ابن مالك وابن هشام أنّ إجماع النّحاة منعقد على فعليّتِه[3]، لكنهم اختلفوا في معناه قولين:

أحدهما: أنّه أمر في اللّفظ دون المعنى، إذ لفظه لفظ الأمر لكنّه في المعنى خبر وهو التّعجّب، وهو مذهب جمهور البصريّين[4]، وعلى رأسهم ابن السّرّاج، والنّحّاس، والفارسيّ[5].

والثّاني: أنّه أمرٌ في اللّفظ والمعنى، فهو أمر باستدعاء التعجّب من المخاطب مسنداً إلى ضميره، ونسب هذا القول للفرّاء، والزّجّاج[6].

---

(١) ينظر الأصول في النّحو:١/ ١٠٨.

(٢) المسائل البصريات:٢/ ٨٣٠.

(٣) شرح التّسهيل:٣/ ٣٣، وأوضح المسالك:٣/ ٢٢٧.

(٤) التّذييل والتّكميل:١٠/ ١٨٦.

(٥) ينظر: لأصول في النّحو:١/ ١٠١، وإعراب القرآن للنّحّاس:٢/ ٢٩٣، والإيضاح:١٣١، والمسائل البغداديّات:١٧١، والمسائل العسكريّات:٧٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٤٤، اللباب في علل البناء والإعراب:١/ ١٠٣، وشرح المفصّل:٤/ ٤٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٣٣، والتّذييل والتّكميل:١٠/ ١٨٥، وشرح التصريح٢/ ٦١. وفي معاني القرآن للفرّاء:٢/ ١٣٩: (وقوله: (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ) [الكهف:٢٦] يريدُ الله تبارك وتعالى كقولك في الكلام: أكرم بعبد الله ومعناهُ: ما أكرم عبد الله وكذلك قوله (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ): ما أسمعهم ما أبصرهم)، وقد نقل ابن الأنباريّ عنه قوله في أَحْسِنْ بِعَبْدِ اللهِ رَجُلاً!: «وَتَأْوِيلُهُ: (عَبْدُ اللهِ حَسَنٌ)».
وفي معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج:٣/ ٣٣٠ في قوله (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ): (المعنى مَا أَسْمَعَهُمْ وأبصَرَهُمْ يوم القيامة لأنهم شَاهَدوا من البعث وأمْر الله عزَّ وجلَّ ما يسمع ويبصر بغير إعْمال فِكْرٍ وَتَرْوِيَةٍ).

واستحسن هذا القول الزّمخشريُّ، وابن خروف، والصّيمريّ(١)، أو إلى مصدر فعل التّعجب عند ابن كيسان(٢).

- وينبني على هذا الخلاف خلافهم في موضع المجرور بالباء، فعند الفريق الأوّل موضعه الفاعليّة، والهمزة في (أَفْعِلْ) عند الفريق الأوّل همزة صيرورة، فمعنى: أجسِنْ بزيدٍ: أي صَار ذَا حُسْنٍ، وَأَجْمِلْ بِهِ: أي صَار ذَا جَمَالٍ، وعند الفريق الثّاني موضعه المفعوليّة، والهمزة للتّعديّة، والفاعل ضمير المخاطب.(٣)

ثامناً: مذهب ابن الأنباريّ في التّعجّب:

سأحاول أن أبرز مذهبه في شكل نقاط مستنداً إلى هذه الرّسالة:

- الظّاهر أنّ ابن الأنباريّ لا يرى رأي الكوفيّين في أنّ أصل التّعجّب الاستفهام، بدليل جعله التّعجّب قسماً (أسلوباً) مستقلًّا عن الاستفهام في أوّل رسالته.

- يوافق الجمهور في كون (ما) لها محلّ من الإعراب، وهي مرفوعة على الابتداء، خلافاً للكسائيّ في أحد قوليه بأنّها لا محلّ لها.

- يوافق الكوفيّين في رافع (ما) التّعجبيّة، إذ يصرّح بأنّها مرفوعة بالضّمير أنّها مرفوعة بالضّمير الّذي يتحمّله (أحسن)، وهذا أحد أقوال أهل الكوفة في رافع المبتدأ، إذ يقولون: المبتدأ الأول يرتفع بالضّمير العائد

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٤٤، شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٣٣، والتّذييل والتّكميل:١٠/ ١٨٥، وشرح التصريح ٢/ ٦١. المفصّل:٣٦٧، وشرح المفصّل:٤/ ٤١٨. التبصرة والتّذكرة للصّيمريّ:٢٦٧.

(٢) ينظر: شرح التّصريح:٢/ ٦١، والارتشاف:٤/ ٢٠٦٧، والتّذييل:١٠/ ١٨٧، والأمر عنده للمصدر، فمعنى قولك: (أَحْسِنْ بزيدٍ!) عنده: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ، وتبعه على ذلك ابن الطّراوة.

(٣) ينظر: علل النّحو لابن الورّاق:٣٣٠، وتوجيه اللّمع:٣٨٤، وشرح المفصّل:٤/ ٤١٩، وشرح التّسهيل:٣/ ٣٩، والتّذييل:١٠/ ١٨٧ وما بعدها، وأوضح المسالك:٣/ ٢٢٧.

من الخبر إليه، لاشتراطهم الضّمير في الخبر الجامد أيضا، وقد لخّص أبو حيّان مذهب الكوفيّين في رافع المبتدأ فقال: (تلخّص عن الكوفيين مذهبان:

أحدهما: أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ مطلقاً، وسواء أكان في الخبر ذكر [يعني: ضمير] للمبتدأ أم لا يكون له ذكر.

والثاني: التّفصيل بين أن يكون له ذكر، فيكون المبتدأ مرفوعاً بذلك الذّكر، أو لا يكون، فيكون مرفوعاً بالخبر)[1].

والّذي أراه من تتبُّعي لرافع المبتدأ عند ابن الأنباريّ في شرح القصائد السّبع الطّوال أنّه يقول برفع الخبرِ المبتدأَ إذا كان الخبر اسماً مفرداً، ويرتفع بما عاد عليه من الخبر إذا كان الخبر جملة مشتملة على ضمير ظاهر أو مستتر.

وفي هذا الموضع المبتدأ مرفوع بالضّمير الذي في (أحسن) لأنّ الخبر جملة فعلية فيها ضمير يعود على المبتدأ[2].

- **يرى ابن الأنباريّ أنّ المتعجّب منه منصوب على التعجّب**، ويخالف الكوفيّين القائلين بنصبه على الخلاف، وقد صرّح بذلك في أكثر من موضع من الرّسالة ففي قوله: **مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!** قال: وَنَصَبْتَ (عَبْدَ اللهِ) عَلَى التَّعَجُّبِ.
- **قال بفعليّة (أفعل)** وفاقاً للبصريّين والكسائيّ، مخالفاً الكوفيّن، فقد صرّح عند حديثه عن امتناع تقدّم أفعل أو المتعجّب منه على ما أنّ (أفعل) ليس فعلاً متصرّفاً، فقال: فَإِنْ قُلْتَ: (**أَبَاكَ مَا أَحْسَنَ!**)، أَوْ (**مَا أَبَاكَ أَحْسَنَ!**) كَانَ مُحَالاً، لأَنَّهُ مَا نُصِبَ عَلَى التَّعَجُّبِ لا يُقَدَّمُ عَلَى التَّعَجُّبِ، لأَنَّه لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، فَيَتَصَرَّفَ بِتَصَرُّفِهِ.

(١) () التّذييل:٣/ ٢٦٤.

(٢) () ينظر على سبيل المثال: شرح القصائد السّبع الطّوال: ٨، ٩، ٥٩، ٦٣، ٨١، ٨٧، ٣٥٩، ٣٦٢...

واقتصر عند كون المتعجّب منه ياء المتكلّم على وجه واحد، وهو الفصل بين (أفعل) وياء المتكلّم بنون الوقاية، قال: «وَتَقُولُ إِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ فِي التَّعَجُّبِ: (مَا أَحْسَنَنِي!)، فَـ (مَا): رَفْعٌ بِمَا فِي (أَحْسَنَنِي)، وَ(النُّونُ)، وَ(اليَاءُ) مَوْضِعُهُمَا نَصْبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ».

واقتصاره ابن الأنباريّ على هذا الوجه ممّا يرجّح قوله بفعليّة (أفعل) التّعجّب، لأنّ الكوفيّين يجيزون حذف نون الوقاية مع (أفعل) التّعجّب بناء على اسميّته، وفي إعرابه (النّون والياء) منصوبين على التّعجّب تعزيز للقول بفعليّة (أفعل) عنده، لأنّ ضمير المتكلّم (الياء) لا يقع بعد الأسماء إلّا مضافاً إليه.

ولعلّ جعله (النّون والياء) كليهما في موضع النّصب إشارة منه إلى لزوم نون الوقاية (أفعل) إذا نصب ياء المتكلّم كما هو مذهب البصريّين.

- يرى ابن الأنباريّ منع تقدّم المتعجّب منه على (ما) مع نصبه، أو توسّطه بين (ما) وفعل التّعجّب، وهي مسألة متّفق عليها بين النّحاة، فإذا تقدّم على (ما) التّعجبيّة فيرتفع على الابتداء، ناقلاً الخلاف في حذف الضّمير العائد على المبتدأ عند التّقديم، فنقل تجويز الكسائيّ الحذف وتقدير وجوده، والمنع عن الفرّاء، والظّاهر أنّه يميل إلى رأي الفرّاء في عدم الجواز فقد مثّل لذلك بالمتّفق عليه، وعند نقله رأي الكسائيّ أردفه بتعقّب الفرّاء له.

- يرى أنّ (أفْعِلْ) في التّعجّب لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث، وإنّما يلزم حالة واحدة، وفاقاً للنّحاة، وخالفهم في التّعليل غذ يعللّه بكونه اسماً، أو النّحاة فيقولون إنّه جرى مجرى الأمثال، والأمثال لا تغيّر.

- وافق ابن الأنباريّ الكوفيّين في جواز التعجّب من الأفعال النّاقصة، خلافا للبصريّين، فإذا تَعَجَّبْتَ مِنْ: (كَانَ عَبْدُ اللهِ قَائِماً)، قُلْتَ على

الصيغة الأولى: (**مَا أَكْوَنَ عَبْدَ اللهِ قَائِماً!**)، فَـ(مَا) مَرْفُوعَةٌ بِهَا فِي (أَكْوَنَ)، وَاسْمُ (كَانَ) مُضْمَرٌ فِيهَا، وَ(عَبْدَ اللهِ) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ، وَ(قَائِماً) خَبَرَ (كَانَ).

وَتَعَجَّبْتَ على الصيغة الثّانية، فقُلْتَ: (أَكْوِنْ بِعَبْدِ اللهِ قائماً!)، و(**أَكْوِنْ بِعَبْدَيِ اللهِ قَائِمَيْنِ!**)، وَ(**أَكْوِنْ بِعَبِيدِ اللهِ قِيَاماً!**)، وَ(**أَحْسِنْ بِعَبْدِ اللهِ رَجُلاً!**).

وقد علّل ابن الأنباريّ نقلاً عن الفرّاء دخول الباء في اسم (كان) بعد التّعجّب بكونها دالّة على المتعجّب منه.

- أعرب ابن الأنباريّ (قائماً) في قوله: (**مَا أَكْوَنَ عَبْدَ اللهِ قَائِماً!**)، خبر (كان، وهو مخالف لما عرف عن الكوفيّين من أنّهم يعربون المنصوب في باب (كان) وأخواتها حالاً لا خبراً.

- مثّل ابن الأنباريّ للتّعجّب من المتعدّي إلى مفعولين بما يتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وما ذكره جارٍ على ما نقل عن الكوفيّين وعلى ما نقله ابن مالك عن البصريّين من أنّهم يتعجّبون من المتعدّي إلى مفعولين بجرّ الأوّل باللّام وإبقاء الثّاني منصوباً. وقد مرّ معنا أنّ مذهب البصريّين هو الاكتفاء بالمفعول فقط في نقل أبي حيّان، وهو مذهب الفارسيّ.

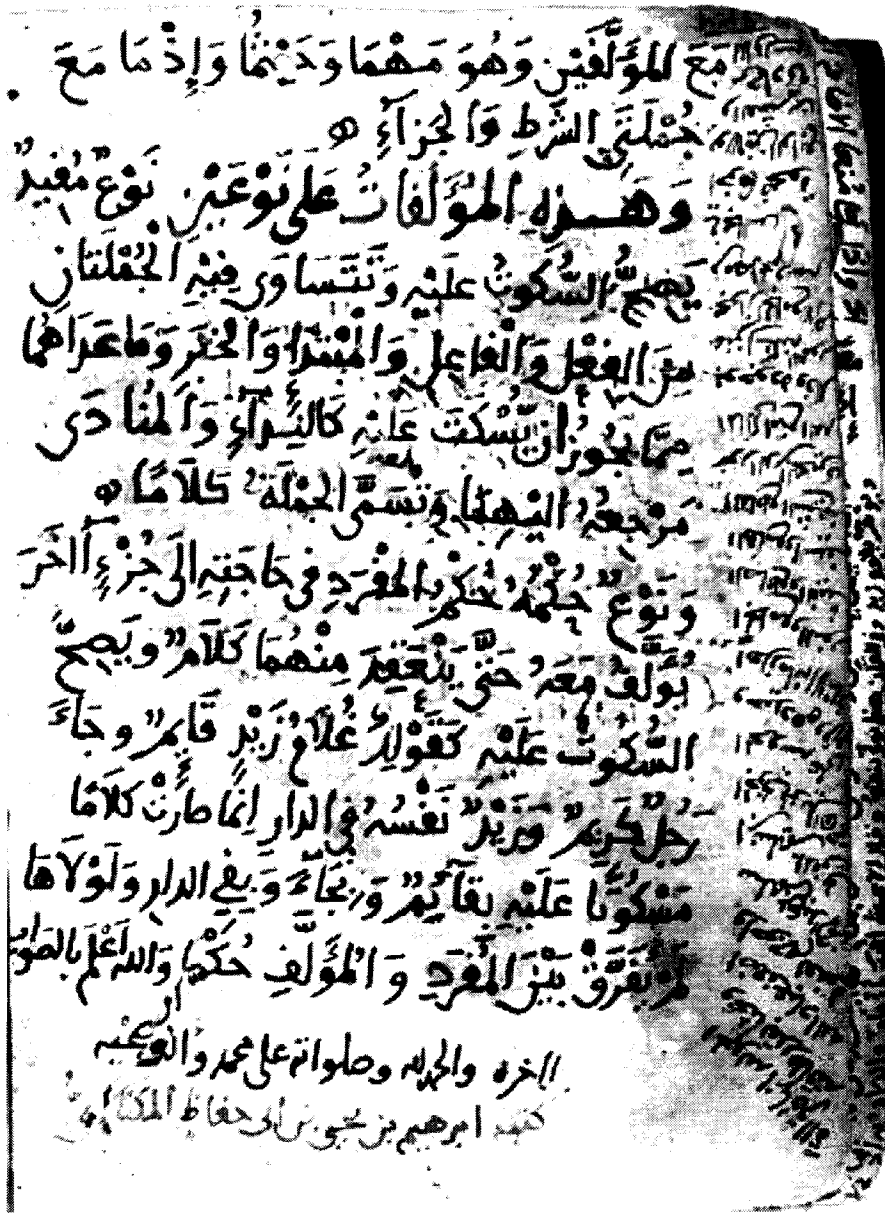
مع المؤلفين وهو مهما وحيثما وإذ ما مع
جملتي الشرط والجزاء ه
وهذه المؤلفات على نوعين نوع مفيد
يصح السكوت عليه وتتساوى فيه الجملتان
من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وما عداهما
مما يجوز أن يسكت عليه كالنداء والمنادى
مرجعه إليهما وتسمى الجملة كلاما ه
ونوع حكمه حكم المفرد في حاجته إلى جزء آخر
يؤلف معه حتى يتضمن منهما كلام ويصح
السكوت عليه كقولك غلام زيد قائم وجاء
رجل كريم وزيد نفسه في الدار إنما صارتا كلاما
مسكوتا عليه بقائم وبجاء وبفي الدار ولولاها
لم يفترق بين المفرد والمؤلف حكم والله أعلم بالصواب
آخره والحمد لله وصلواته على محمد وآله وصحبه
كتبه إبرهيم بن يحيى بن أبي حفاظ المكناسي

هَـذِهِ صُـورَةٌ عَـنْ خَاتِمَـةِ كِتَـابِ الْمُفْـرَدِ وَالْمُؤَلَّـفِ لِلزَّمَخْـشَرِيِّ، وَهُـوَ أَوَّل مَـا فِي الْمَجْمُـوعِ، وَفِي أَسْـفَلِهَا عِبَارَةُ: (كَتَبَـهُ إِبْرَاهِيـمُ بْـنُ يَحْيَـى بْـنِ أَبِي حفَـاظٍ الْمَكْنَـاسِيُّ)، وَفِي الحَاشِـيَةِ الْيُمْنَـى قِـرَاءَةُ الجَـرْبِيِّ عَـلَى شَـيْخِهِ عَـلِيِّ بْـنِ مُوسَـى الْبَحِـيرِيِّ الْمَالِكِـيِّ.

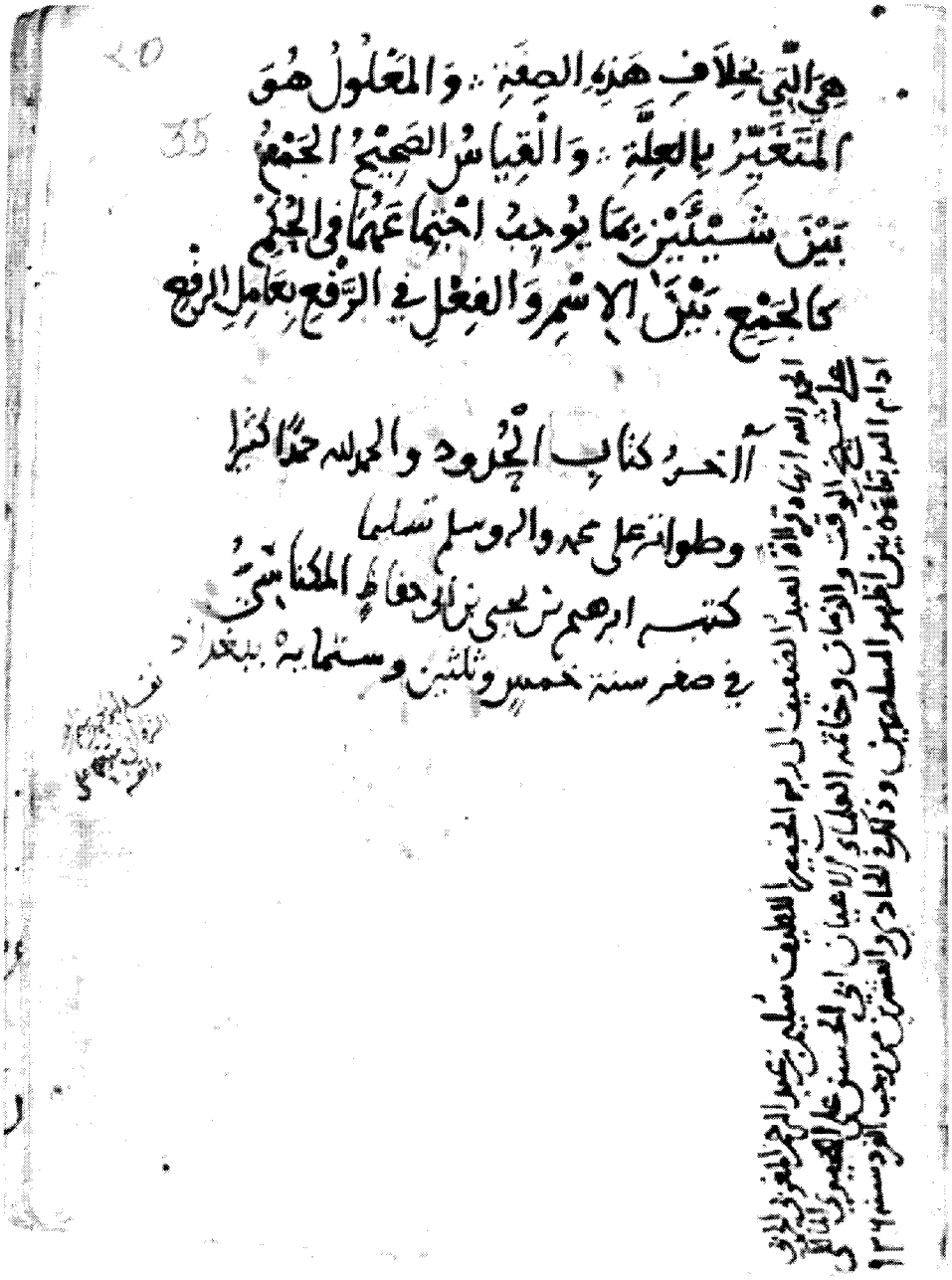

آخِرُ كِتَابِ الحُدُودِ لِلرُّمَّانِيِّ، وَفِيهِ قَيْدُ الفَرَاغِ بِيَدِ المُكْنَاسِيِّ وَعَلَى الحَاشِيَةِ قَيْدُ السَّمَاعِ وَالقِرَاءَةِ بِخَطِّ الجَرْبِيِّ.

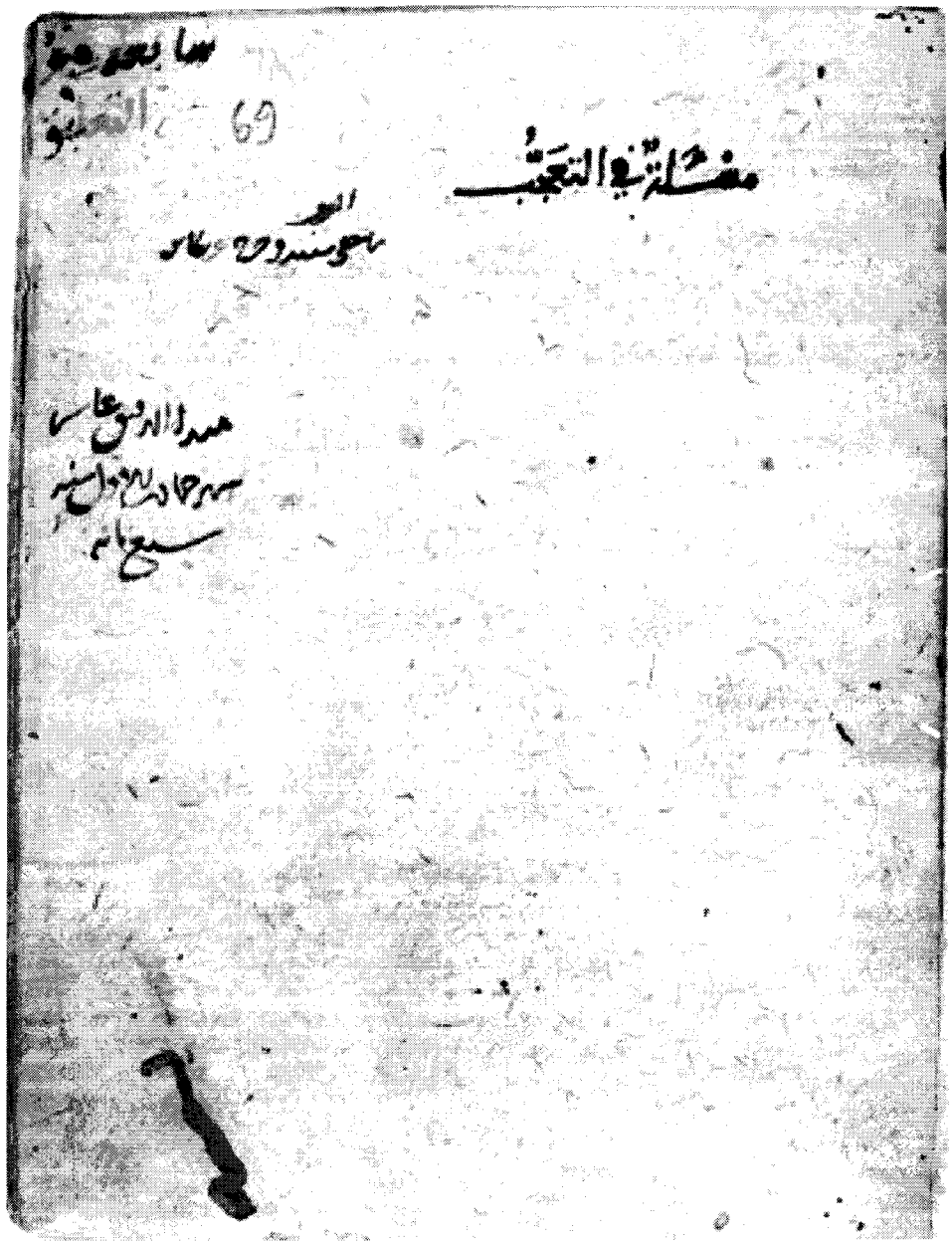

الوَرَقَةُ الأُولَى قَبلَ بِدَايَةِ الرِّسَالَةِ (نُسْخَةُ كُوبْرِيلِي).

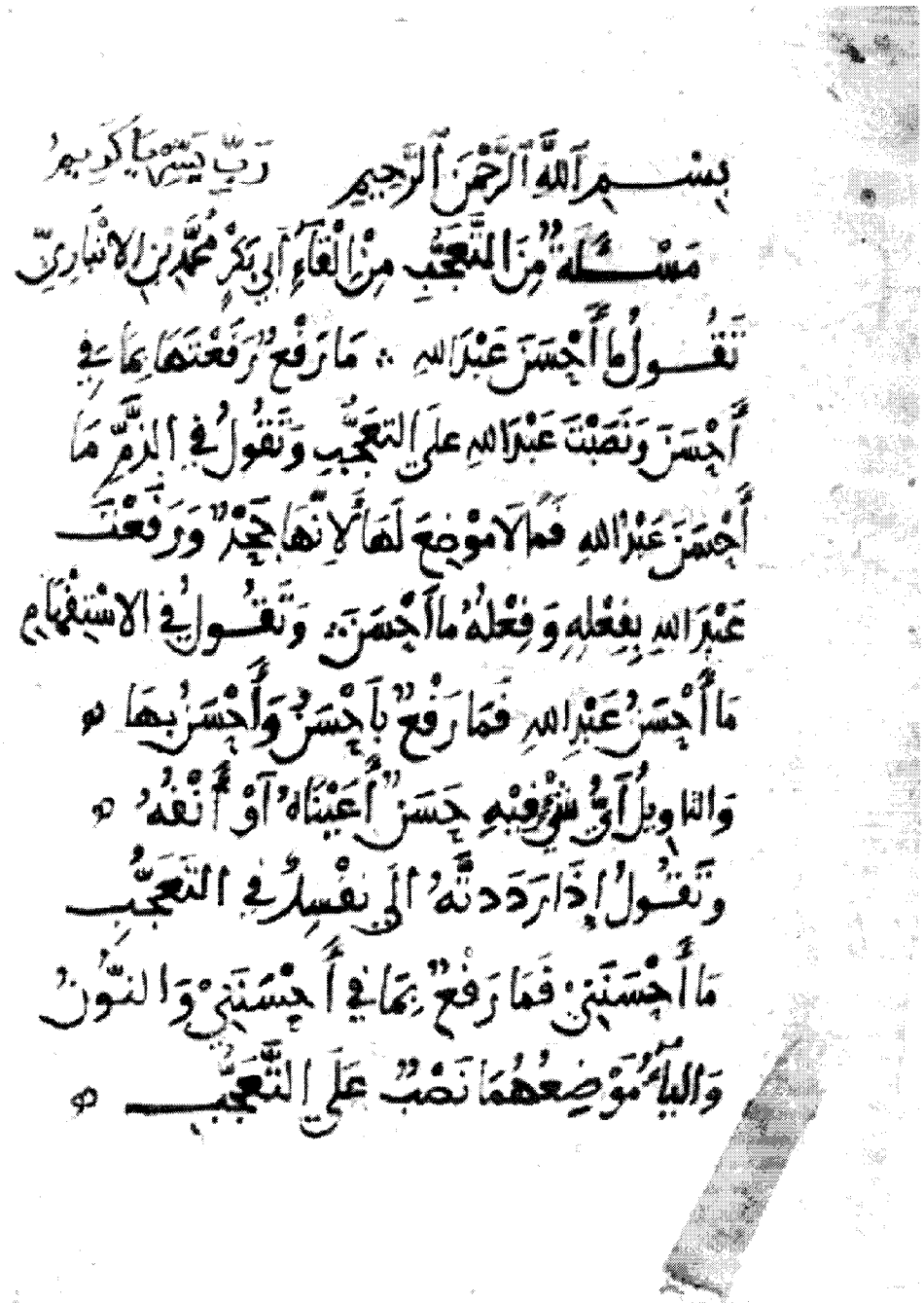

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

مسألة من التعجب من ألفاظ أبي بكر محمد بن الأنباري

تقول ما أحسن عبد الله، ما رفع رفعتها بما في أحسن ونصبت عبد الله على التعجب وتقول في الذم ما أحسن عبد الله فما لا موضع لها لأنها جحد ورفعت عبد الله بفعله وفعله ما أحسن، وتقول في الاستفهام ما أحسن عبد الله فما رفع بأحسن وأحسن بها والتأويل أي شيء في حسن أعيناه أو أنقده، وتقول إذا رددته إلى نفسك في التعجب ما أحسنني فما رفع بما في أحسنني والنون والياء موضعهما نصب على التعجب.

أَوَّلُ رِسَالَةٍ: (مَسْأَلَةٌ مِنَ التَّعَجُّبِ) (نُسْخَةُ كُوبْرِيلِي).

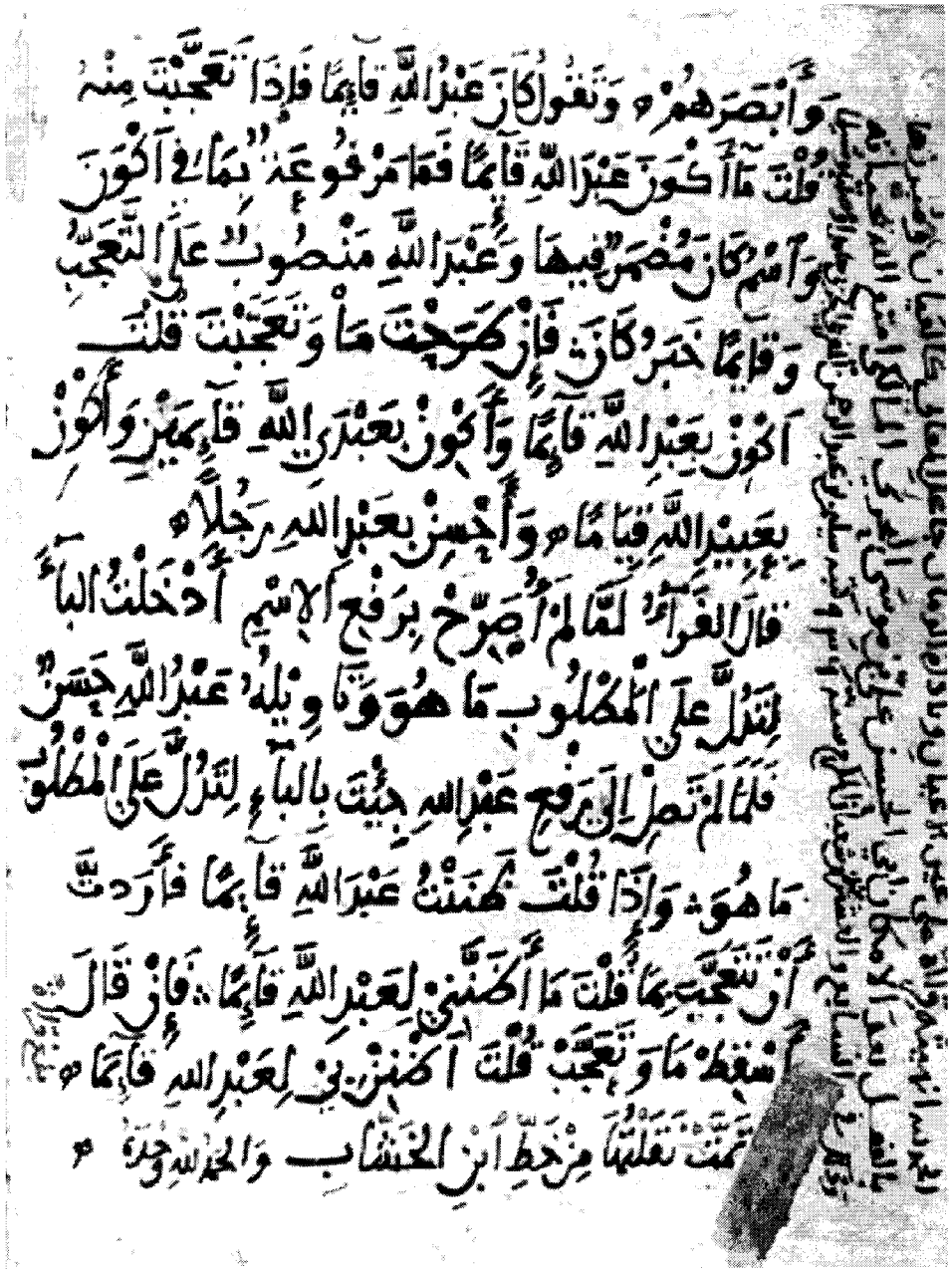

آخِرُ رِسَالَةِ (مَسْأَلَةٌ مِنَ التَّعَجُّبِ) (نُسْخَةُ كُوبْرِيلِي)

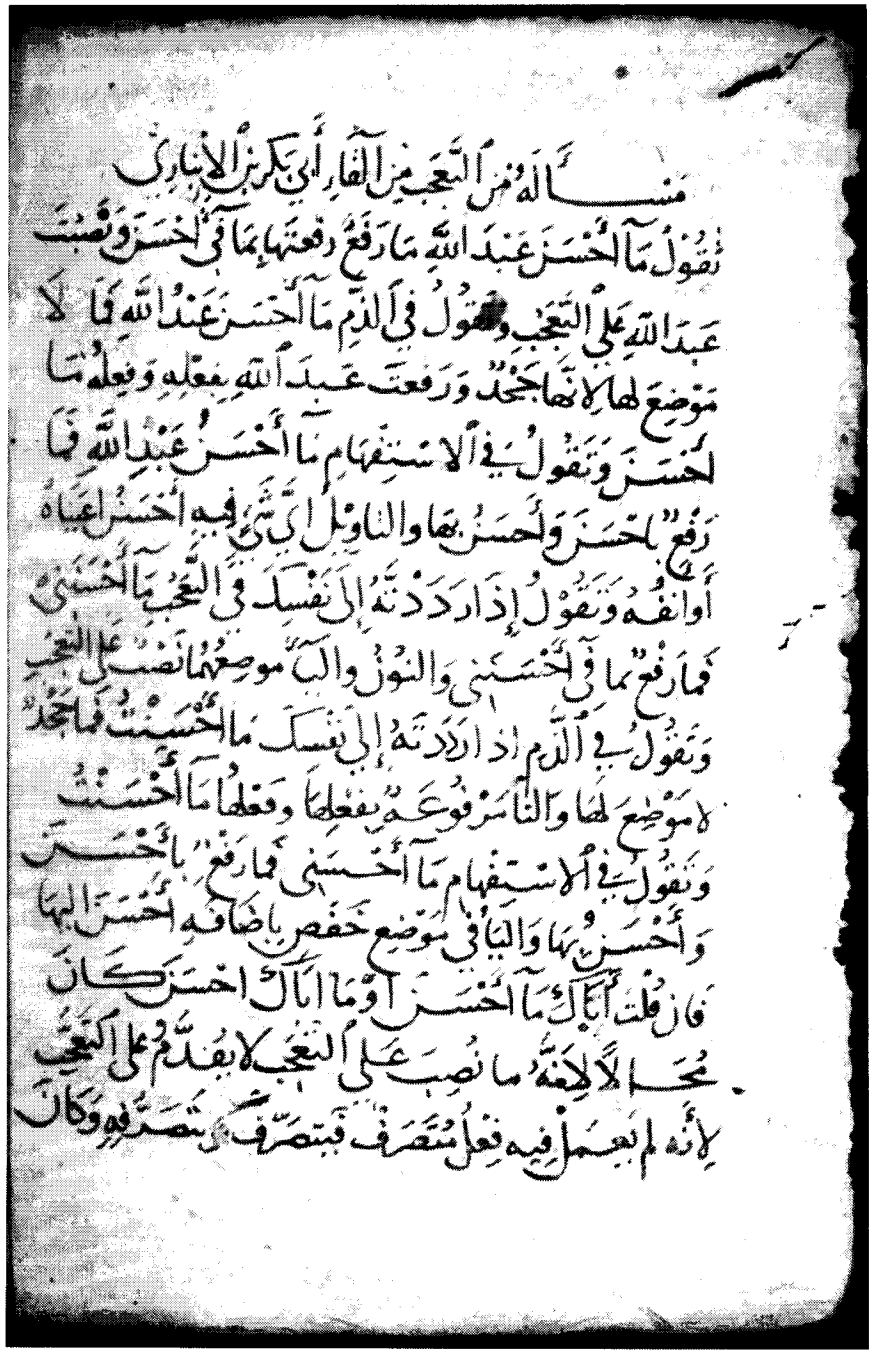

مسألة من التعجب من الآثار لأبي بكر بن الأنباري

تقول ما أحسن عبد الله ما رفع رفعتها بما في أحسن ونصبت

عبد الله على التعجب وتقول في الذم ما أحسن عند الله فما لا

موضع لها لأنها جحد ورفعت عبد الله بفعله وفعله ما

لأحسن وتقول في الاستفهام ما أحسن عبد الله فما

رفع بأحسن وأحسن بها والباء في أي شيء فيه أحسن إعياه

أوانفه وتقول إذا رددته إلى نفسك في التعجب ما أحسنني

فما رفع بما في أحسنني والنون والياء موضعهما نصب على التعجب

وتقول في الذم إذا رددته إلى نفسك ما أحسنت فما جحد

لا موضع لها والتاء رفوعة بفعلها وفعلها ما أحسنت

وتقول في الاستفهام ما أحسنني فما رفع بأحسن

وأحسن بها والباء في موضع خفض بإضافة أحسن إليها

فإن قلت أبالك ما أحسن أو ما أبالك أحسن كان

محالا لأنه ما نصب على التعجب لا يقدم على التعجب

لأنه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف في تصرفه وكان

أَوَّلُ رِسَالَةٍ: (مَسْأَلَةٌ مِنَ التَّعَجُّبِ) (نُسْخَةُ بَرْلِين).

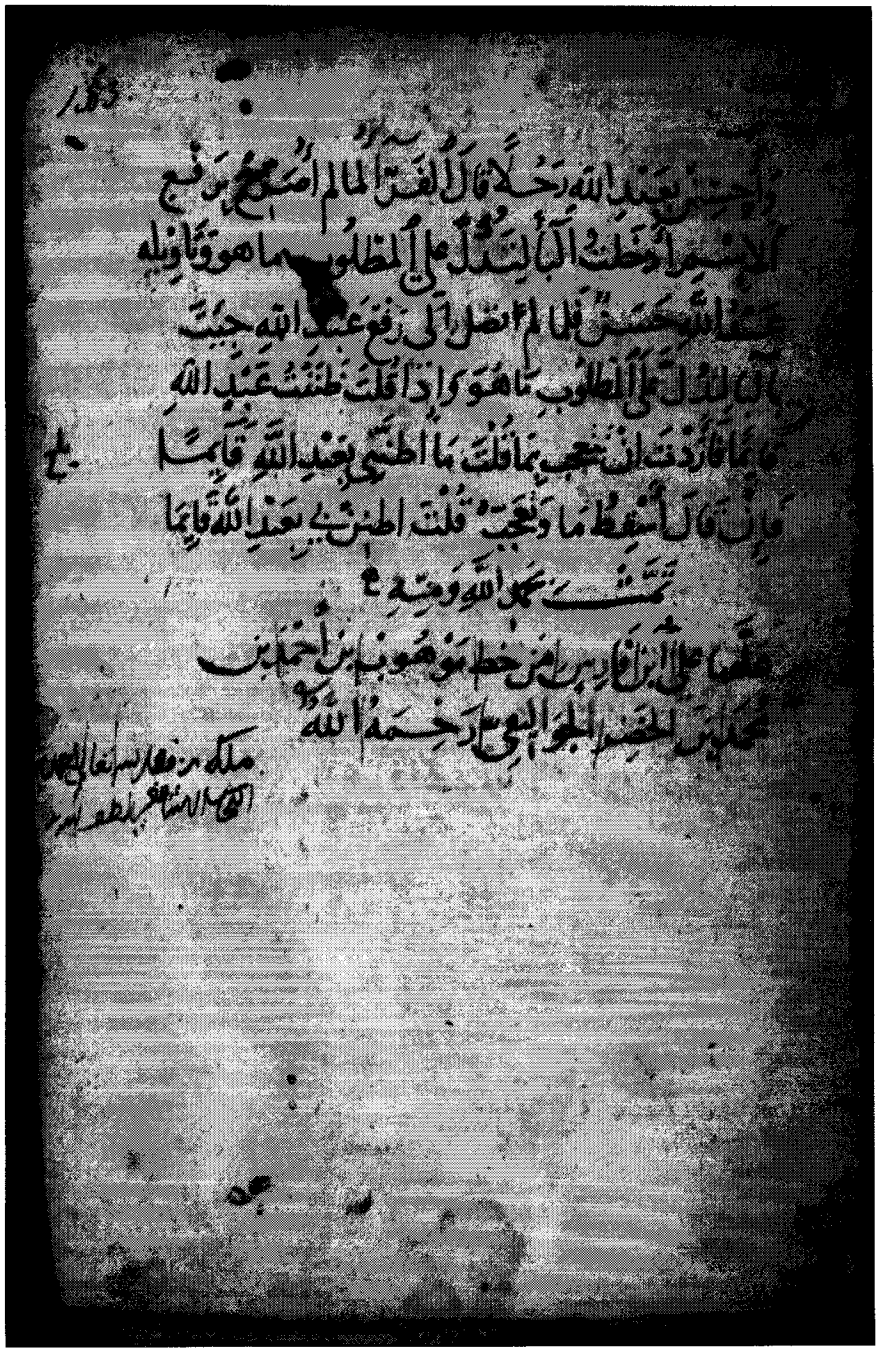

آخِرُ رِسَالَةِ: (مَسْأَلَةٌ مِنَ التَّعجُّبِ) (نُسْخَةُ بَرْلِين).

النَّصُّ المُحَقَّقُ:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ يَا كَرِيمُ

مَسْأَلَةٌ مِنَ التَّعَجُّبِ مِنْ إِلْقَاءِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الأَنْبَارِيِّ[1]:

تَقُولُ: (مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!)

(مَا): رَفْعٌ[2]، رَفَعْتَهَا بِمَا فِي (أَحْسَنَ)[3].

وَنَصَبْتَ (عَبْدَ اللهِ) عَلَى التَّعَجُّبِ.

وَتَقُولُ فِي الذَّمِّ: (مَا أَحْسَنَ عَبْدُ اللهِ).

فَـ(مَا): لا مَوْضِعَ لَهَا لأَنَّهَا جَحْدٌ[4]. وَرَفَعْتَ (عَبْدَ اللهِ) بِفِعْلِهِ، وَفِعْلُهُ: (مَا أَحْسَنَ)[5].

وَتَقُولُ فِي الاِسْتِفْهَامِ: (مَا أَحْسَنُ عَبْدِ اللهِ؟)

فَـ(مَا): رَفْعٌ بِـ(أَحْسَنُ)، وَ(أَحْسَنُ) بِهَا[6].

وَالتَّأْوِيلُ: أَيُّ شَيْءٍ فِيهِ حَسَنٌ[7]، أَعَيْنَاهُ؟ أَوْ أَنْفُهُ؟

---

(١) في (ب): مِنْ إِلْقَاءِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الأَنْبَارِيِّ.

(٢) (ما) اسم، وقوله: (رَفْعٌ): أي في محلّ رفع على أنّه مبتدأ.

(٣) يعني أنّ (ما) التي هي مبتدأ مرفوعة بالضّمير الّذي يتحمّله (أحسن)، وهذا أحد أقوال أهل الكوفة في رافع المبتدأ، إذ يقولون: المبتدأ الأول يرتفع بالضّمير العائد من الخبر إليه، لاشتراطهم الضّمير في الخبر الجامد أيضاً.

(٤) يعني: نَفْيٌ، والجحد مصطلح كوفيّ.

(٥) صرّح في هذا الموضع بأنّ (أحسنُ) فِعْلٌ، دون الموضع السّابق، يعني في التّعجّب.

(٦) القول بترافع كل من المبتدأ والخبر هو أحد أقوال الكوفيّين ومنهم الكسائيّ والفرّاء، ولم يذكر ابن الأنباريّ في الإنصاف غير هذا القول للكوفيّين.

(٧) في (ب): (أَحْسَنُ)، وَهُوَ الأَنْسَبُ إِذِ الاِسْتِفْهَامُ عَنْ أَحْسَنِ الحَسَنِ الَّذِي فِيهِ لا عَنِ الحَسَنِ.

وَتَقُولُ إِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ فِي التَّعَجُّبِ: (مَا أَحْسَنَنِي!)، فَـ(مَا): رَفْعٌ بِمَا فِي (أَحْسَنَنِي)، وَ(النُّونُ)، وَ(اليَاءُ) مَوْضِعُهُمَا نَصْبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ./ [٧٠ (ب)]

وَتَقُولُ فِي الذَّمِّ إِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ: (مَا أَحْسَنْتُ).

فَـ(مَا): جَحْدٌ لا مَوْضِعَ لَهَا.

و(التَّاءُ) مَرْفُوعَةٌ بِفِعْلِهَا، وَفِعْلُهَا: (مَا أَحْسَنْتُ).

وَتَقُولُ فِي الاِسْتِفْهَامِ: (مَا أَحْسَنِي؟)

فَـ(مَا): رَفْعٌ بِـ(أَحْسَنُ)، وَ(أَحْسَنُ) بِهَا[1].

وَ(اليَاءُ) فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَةِ (أَحْسَنُ) إِلَيْهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: (أَبَاكَ مَا أَحْسَنَ!)، أَوْ (مَا أَبَاكَ أَحْسَنَ!) كَانَ مُحَالاً[2]، لأَنَّهُ مَا نُصِبَ عَلَى التَّعَجُّبِ لا يُقَدَّمُ عَلَى التَّعَجُّبِ، لأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، فَيَتَصَرَّفَ بِتَصَرُّفِهِ[3].

وَكَانَ الكِسَائِيُّ يُجِيزُ: (أَبُوكَ مَا أَحْسَنَ!)

قَالَ: «لَمَّا لَمْ أَصِلْ إِلَى نَصْبِ (الأَبِ)[4] أَضْمَرْتُ[5] لَهُ (هَاءً) تَعُودُ عَلَيْهِ، فَرَفَعْتُهُ بِهَا، وَالتَّقْدِيرُ: أَبُوكَ مَا أَحْسَنَهُ!».

---

(١) أي ترافع كل من المبتدأ والخبر على ما هو مشهور مذهب الكوفيّين، وإنَّما لم يقل برفعه بالضّمير لأنّه من تمام الاسم المضاف إليه إذ المضاف والمضاف إليه في حكم المفرد.

(٢) يعني لا يجوز تقدّم المتعجَّبِ منه لا على (ما) التعجبيّة مع بقائه منصوباً، ولا يجوز توسّطه بينها وبين فعل التّعجّب.

(٣) ظاهر هذا القول أنّ ابن الأنباريّ يرى أن (أفعلَ) التّعجّب فعل لا اسم.

(٤) أصل المثال: (ما أحسنَ أباكَ!)، فالأب متعجّبٌ منه، فلمّا قدّمه على (ما) التّعجّبيّة صار المثال: (أَبُوكَ مَا أَحْسَنَ!) على مذهب الكسائيّ.

(٥) الإضمار هاهنا بمعنى تقدير محذوف، أي (قدّرت له ضميراً محذوفاً يعود عليه).

وَقَالَ الفَرَّاءُ: « لا أُجِيزُ رَفْعَ (الأَب) لأَنْ[١] لَيْسَ هَاهُنَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى.[٧١/ أ] (الهَاءِ)، وَلا أُضْمِرُ (الهَاءَ)[٢] إِلاَّ مَعَ سِتَّةِ أَشْيَاءَ[٣]: [مَعَ][٤] (كُلٍّ)، وَ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(أَيٍّ)، وَ(نِعْمَ)، وَ(بِئْسَ)».

وَتَقُولُ: (عَبْدُ اللهِ مَا أَحْسَنَهُ!)

تَرْفَعُ (عَبْدَ اللهِ) بِمَا عَادَ عَلَيْهِ مِنَ (الهَاءِ)، وَتَرْفَعُ (مَا) بِمَا فِي (أَحْسَنَ)، وَ(الهَاءُ) مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ[٥].

وَتَقُولُ: (عَبْدُ اللهِ مَا أَحْسَنَ جَارِيَتَهُ!)[٦]، مِنْ قَوْلِ الكِسَائِيِّ[٧]، قَالَ: «لَمَّا لَمْ أَصِلْ إِلَى نَصْبِ الأَوَّلِ[٨]، أَضْمَرْتُ لَهُ (هَاءً)، فَرَفَعْتُهُ [بِهَا]»[٩].

وَالفَرَّاءُ يُحِيلُهَا[١٠]. قَالَ: «لَيْسَ[١١] هَاهُنَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى (الهَاءِ)».

---

(١) في حاشية (أ): خ (لأنّه)، ولعلّ الحرف (خ) يشير إلى نسخة أخرى قابل عليها نسخته، وما في متن هذه النّسخة موافق للنّسخة (ب).

(٢) أي لا أجيز حذف الضّمير العائد من الخبر إلى المبتدأ وهو مقدّر وجوده إلّا مع هذه السّتّة الأشياء.

(٣) ينظر في الكلام على المسألة: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ١٣٩-١٤٠، ٢٤٢، ٢/ ٩٥، والحجّة للقرّاء السّبعة للفارسيّ: ٦/ ٢٦٧، والتّذييل والتّكميل لأبي حيّان الأندلسيّ: ٤/ ٤١-٤٥.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) معناه أنّه منصوب بفعل التّعجّب كما هو قول الكوفيّين والبصريّين.

(٦) جاء ابن الأنباريّ بالمثال المتّفق على صحّته بين البصريّين والكوفيّين، وكأنّه يشير إلى أنّه يخالف الكسائيّ، ويوافق الفرّاء.

(٧) الصّورة على قول الكسائيّ، (عَبْدُ اللهِ مَا أَحْسَنَ جَارِيَةً!) على حدّ ما فعل مع: (أَبُوكَ مَا أَحْسَنَ!) كما مرّ من قبل، والتّقْديرُ عنده: (عَبْدُ اللهِ مَا أَحْسَنَ جَارِيَتَهُ!) ودليل ما قدرته قول ابن الأنباريّ: (وَالفَرَّاءُ يُحِيلُهَا، قَالَ: «لَيْسَ هَاهُنَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى (الهَاءِ)، إذ لوكان المثال كما أورده ابن الأنباريّ يقول به الكسائيّ على اللّفظ لا في التّقدير لما كان لقوله: (قدّرت له ضميراً)، ولا لقول الفرّاء وجه.

(٨) أي أنّ (عَبْدُ اللهِ) مرتفع بالابتداء، وإنّما ارتفع عند الكسائيّ بالضّمير المقدّر.

(٩) زيادة من (ب).

(١٠) أي لا يجيزها.

(١١) في (ب): (أليسَ) على الاستفهام، وإذا كان هذا اللّفظ هو الصّحيح فذلك يدلّ على أنّ الكسائيّ يقدّر ضميراً هو رافع المبتدأ مع وجود الضّمير المضاف إلى الجارية، والاستفهام من الفرّاء استفهام تعجّب، ويكون عدم الجواز موجّهاً إلى تقدير ضمير هو رافع المبتدأ مع وجود ضمير بارز في جملة الخبر والله أعلم.

وَتَقُولُ في الاسْتِفْهَام: (عَبْدُاللهِ مَا أَحْسَنُهُ؟) تَرْفَعُ (عَبْدَاللهِ) بِـ(أَحْسَنُ)[1]، وَ(أَحْسَنُ)[2]، بِـ (عَبْدِاللهِ). وَ(مَا) اسْتِفْهَامٌ، وَ(الهَاءُ) مَوْضِعُهَا خَفْضٌ بِإِضَافَةِ (أَحْسَنُ) إِلَيْهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: (عَبْدُ اللهِ مَا أَحْسَنُ؟) كَانَ مُحَالاً، وَأَنْتَ تُضْمِرُ (الهَاءَ)، لأَنَّ الْمَخْفُوضَ لا يُضْمَرُ، وَلأَنَّ الْمُضَافَ [٧١/ ب] وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ، فَلا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا[3]، فَلا [تُضْمِرِ] الْمَخْفُوضَ وَ[تُظْهِرَ][4] الخَافِضَ.

وَتَقُولُ: (عَبْدُ اللهِ مَا أَحْسَنَ)، تَرْفَعُ (عَبْدَ اللهِ) بِمَا فِي (أَحْسَنَ)، وَ(مَا) جَحْدٌ لا مَوْضِعَ لَهَا.

وَإِذَا قُلْتَ: (مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!) فَأَرَدْتَّ أَنْ تُسْقِطَ (مَا) وَتَتَعَجَّبَ، قُلْتَ: (أَحْسِنْ بِعَبْدِ اللهِ!)

وَإِذَا أَرَدْتَّ أَنْ تَأْمُرَ[5] مِنْ هَذَا قُلْتَ: (يَا زَيْدُ أَحْسِنْ بِعَبْدِ اللهِ رَجُلاً!)، وَإِذَا ثَنَّيْتَ، قُلْتَ: (يَا زَيْدَانِ أَحْسِنْ بِعَبْدَيْ اللهِ رَجُلَيْنِ!)، و(يَا زَيْدُونَ أَحْسِنْ بِعَبِيدِ اللهِ[6] رِجَالاً!)[7]، وَتَنْصِبُ (رِجَالاً)

(١) في (أ): (أَحْسَنُ) بضمِّ النُّون على الحكاية، وفي (ب): (أَحْسَنَ) بفتح النّون على إنّه اسم مجرور بالباء.

(٢) في (أ): (أَحْسَنُ) بضمِّ النُّون على الحكاية، وفي (ب): ((أَحْسَنَ) بفتح النّون على المفعوليّة أي: وترفع أَحْسَنَ.

(٣) في (ب): (وَلَا).

(٤) في (أ): برفع الفعلين (تُضْمِرُ) وَ(تُظْهِرُ)، وفي (ب): (فَلا تُضْمِرِ الْمَخْفُوضَ، وَتُظْهِرَ الخَافِضَ) على النّهي، فجَزَمَ الأوّل، وَنَصَبَ الثّاني على حدّ قولهم: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)، والمعنى هو النّهي عن الجمع بين الأمرين وهو الأنسبُ.

(٥) أي إذا أردت أن تأتي بهذا اللّفظ على صيغة الأمر، وسيأتي قريباً تصريحه أنّ (أَفعِلْ بِه) أمر في اللّفظ، تعجُّبٌ في المعنى، وهو قول جمهور البصريّين خلافا للفرّاء وغيره، وقوله هذا يشعر أَنّ (أَحسِنْ) فِعْلٌ وفاقاً للإجماع، وسيأتي قريبا تصريحه بأنّه اسم، وهو أمر مشكلٌ.

(٦) في (ب): «بِعَبْدِ» بالإفراد.

(٧) زاد حاتم الضّامن قبل المثال عبارة (وإذا جمعت قلت)، وقال إنّ السّياق يقتضيه، وأنا أوافقه في كون السّياق يقتضيه لكنّي لم أر زيادتها لأنّها كذلك وردت في النّسختين، وفي التّذييل والتّكميل، والمعنى مفهوم من الزّيادة إذ التّمثيل بالجمع دليل عليها.

عَلَى التَّفْسِيرِ[١]، وَ(أَحْسِنْ) لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ، وَلا يُؤَنَّثُ[٢]؛ لأَنَّهُ اِسْمُ[٣] جِنْسٍ[٤].

وَ(أَحْسِنْ) لَيْسَ بِأَمْرٍ لِلْمُخَاطَبِ[٥]، وَإِنَّمَا مَعْنَى (أَحْسِنْ): (مَا أَحْسَنَهُ!)، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى[٦]: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨] [٧٢/ أ]، وَمَعْنَاهُ -وَاللهُ أَعْلَمُ- مَا أَسْمَعَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ!

وَتَقُولُ: (**كَانَ عَبْدُ اللهِ قَائِماً**)، فَإِذَا تَعَجَّبْتَ[٧] مِنْهُ قُلْتَ: (**مَا أَكْوَنَ[٨] عَبْدَ اللهِ قَائِماً!**) فَـ(مَا) مَرْفُوعَةٌ بِمَا فِي (أَكْوَنَ)، وَاسْمُ (كَانَ) مُضْمَرٌ فِيهَا، وَ(عَبْدَ اللهِ) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ، وَ(قَائِماً) خَبَرُ (كَانَ)[٩].

فَإِنْ طَرَحْتَ (مَا)، وَتَعَجَّبْتَ، قُلْتَ: (**أَكْوِنْ بِعَبْدِ اللهِ قَائِماً!**)، و(**أَكْوِنْ بِعَبْدَيِ اللهِ قَائِمَيْنِ!**)، وَ(**أَكْوِنْ بِعَبِيدِ اللهِ قِيَاماً!**)، وَ(**أَحْسِنْ بِعَبْدِ اللهِ رَجُلاً!**).

---

(١) أي منصوب على التّمييز.

(٢) قال أبو حيّان في التّذييل:١٠/ ١٨٥ (أي: لا يكون فيه ضمير تثنية، ولا جمع، ولا تأنيث).

(٣) قوله: (جنس) ليس في (ب)، ولا في التّذييل، وهو في بعض نسخ الأشباه والنّظائر للسّيوطيّ.

(٤) قال أبو حيّان: (وفي كلام ابن الأنباريّ ما يدلُّ على أنَّ أَفْعِل اسم لا فعل... وقوله أخيراً «إنه اسم وليس بأمر للمخاطب» يدلُّ على أنّه تجوَّز في قوله «وإذا أردت أن تأمر من هذا». وإذا قلنا إنّه اسم فإنّه يُشكل؛ لأنّهُ يكون إذ ذاك مبنيّاً على السّكون، ولا أدري ما موضعه من الإعراب).

(٥) يعني ليس أمراً حقيقيّاً، وبهذا يمكن الجمع بين قوله : (إذا أردت أن تأمر)، وبين هذا القول.

(٦) في (ب): (وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ.)

(٧) في (ب): (فَإِذَا أَمَرْتَ)، ولا يستقيم هذا اللّفظ مع التّمثيل الّذي سيأتي بعده.

(٨) في (ب): (أَكْوَنُ) بالرّفع، وهو سهو من النّاسخ، وقد ذكره بَعْدُ على الصّحّة.

(٩) في قوله: (قائماً) خبر كان مخالف لما عرف عن الكوفيّين أنّهم يعربون المنصوب في باب كان وأخواتها حالاً لا خبراً. ينظر: الأصول في النّحو:١/ ١٠٨، والمقاصد الشّافية:٤/ ٤٧٤، وشرح التّصريح:٢/ ٧١.

قَالَ الفَرَّاءُ[1]: «لَمَّا لَمْ أُصَرِّحْ بِرَفْعِ الاِسْمِ، أَدْخَلْتُ (البَاءَ) لِتَدُلَّ عَلَى الْمَطْلُوبِ مَا هُوَ[2]، وَتَأْوِيلُهُ: (عَبْدُاللهِ حَسَنٌ)[3]، فَلَمَّا لَمْ تَصِلْ إِلَى رَفْعِ (عَبْدِ اللهِ)، جِئْتَ بِـ(البَاءِ) لِتَدُلَّ عَلَى الْمَطْلُوبِ مَا هُوَ[4]».

وَإِذَا قُلْتَ: (ظَنَنْتُ عَبْدَ اللهِ قَائِماً)، فَأَرَدْتَ أَنْ تَتَعَجَّبَ بِـ(مَا)، قُلْتَ: (مَا أَظَنَّنِي لِعَبْدِ[5] اللهِ قَائِماً)، فَإِنْ قَالَ: أَسْقِطْ (مَا) وَتَعَجَّبْ، قُلْتَ: (أَظْنِنْ بِي لِعَبْدِ[6] اللهِ قَائِماً).

تَمَّتْ

نَقَلْتُهَا مِنْ خَطِّ ابْنِ الخَشَّابِ، وَالحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ[7].

(١) لم أقف على نص الفرّاء في ما رجعت إليه.

(٢) المطلوب: يعني المتعجّب منه.

(٣) هذا النّصّ من الفرّاء يدلّ على أنّه يرى أنّ (أَفْعِلْ) أمرٌ في اللّفظ، خبر في المعنى.

(٤) ظاهر قول الفرّاء يدلّ على أنّه يقول بزيادة الباء، وأنّ المجرور موضعه الرّفع على كما هو مذهب جماعة من النّحاة منهم ابن السّرّاج، وابن جنّيّ، والشّريف الرّضيّ، وابن مالك، وقد نسب للفرّاء أنّ الباء زائدة في المفعول، إلّا أن يكون هذا القول مقصوراً على (كان) لأنّ المجرور بالباء هاهنا موضعه الرفع على أنّه اسم (كان).

(٥) في (ب): (بِعَبْدِ الله) بالباء.

(٦) في (ب): (بِعَبْدِ الله) بالباء.

(٧) في (ب): (تَمَّتْ بِحَمْدِ للهِ وَمَنِّهِ. عَلَّقَهَا عَلِيُّ بْنُ فَارِسٍ مِنْ خَطِّ مَوْهُوبِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الخَضِرِ الجَوَالِيقِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى).

خاتمة البحث

خَلُصَ البَحْثُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ النَّتَائِجِ أَهَمُّهَا:

- اِهْتِمَامُ العُلَمَاءِ بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ يَدُلُّ دِلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّهَا - عَلَى صِغَرِ حَجْمِهَا - نَصٌّ قَيِّمٌ فِي بَابِهِ.
- طَرِيقَةُ عَرْضِ الْمَسْأَلَةِ، وَاعْتِمَادِ مُؤَلِّفِهَا عَلَى الأَمْثِلَةِ البَسِيطَةِ يَدُلَّانِ عَلَى أَنَّ هَدَفَهَا تَعْلِيمِيٌّ بَحْتٌ.
- الرِّسَالَةُ تَكَادُ تَخْلُو مِنَ الشَّوَاهِدِ، إِلَّا مِنْ آيَةٍ وَاحِدَةٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى (أَفْعِلْ بِهِ) فِي التَّعَجُّبِ.
- الرِّسَالَةُ مَرجِعٌ مُهِمٌّ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ النَّحْوِ الكُوفِيِّ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا.
- حَوَتِ الرِّسَالَةُ قَدْراً مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الكُوفِيَّةِ كَمُصْطَلَحِ (الجَحْدِ)، وَ(التَّفْسِيرِ)، وَ(الخَفْضِ)، وَ(الخَافِضِ)، وَ(الإِضْمَارِ) بِمَعْنَى الحَذْفِ.
- الرِّسَالَةُ مَرجِعٌ مُهِمٌّ أَيْضاً فِي إِبْرَازِ آرَاءِ بَعْضِ أَعْلَامِ الكُوفِيِّينَ كَالكِسَائِيِّ وَالفَرَّاءِ وَخِلَافِهِمَا فِي بَعْضِ قَضَايَا التَّعَجُّبِ.
- نَقَلَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ عَنِ الفَرَّاءِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَرَى أَنَّ (أَفْعِلْ) أَمْرٌ فِي اللَّفْظِ، خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ مَا يُوَافِقُ مَا فِي كِتَابِهِ مَعَانِي القُرْآنِ، وَيُخَالِفُ مَا يُنْقَلُ عَنْهُ مِنَ القَوْلِ بِأَنَّهُ أَمْرٌ حَقِيقَةً.
- أَبْرَزَتِ الرِّسَالَةُ كَثِيراً مِنْ آرَاءِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الأَنْبَارِيِّ فِي مَسْأَلَةِ التَّعَجُّبِ، مِنْهَا مَا وَافَقَ فِيهَا الكُوفِيِّينَ، وَمِنْهَا مَا وَافَقَ فِيهَا البَصْرِيِّينَ.
- تَضَمَّنَتِ الرِّسَالَةُ بَعْضَ مَسَائِلِ الاِتِّفَاقِ، وَالخِلَافِ بَيْنَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ.

مراجع البحث

أ- المخطوطات

- **مخطوط شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، جمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجيّانيّ، نسخة مكتبة لالة لي، تركيّة، برقم ٣٢٩٥.

ب- الكتب المطبوعة

- **ابن الأنباريّ سيرته ومؤلّفاته**، حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، دمشق، الطّبعة الأولى: (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).
- **ارتشاف الضّرب من لِسان العرب**، أبو حيّان الأَندلسيّ، تح: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجيّ- القاهرة، الطّبعة الأولى: (١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م).
- **الأصول في النّحو**، ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن السّرّي بن سهل، تح: عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطّبعة الثّانية (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).
- **إعراب القرآن**، أبو جعفر النَّحّاس أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى: (١٤٢١هـ).
- **الأفعال**، أبو القاسم عليّ بن جعفر السّعديّ، ابن القطّاع، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الأولى: (١٩٨٣م).
- **إنباه الرّواة عن أنباه النّحاة**، أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافيّة - بيروت، الطّبعة الأولى: (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٢م).
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين**، أبو البركات كمال الدّين الأنباريّ، المكتبة العصرية، الطّبعة الأولى: (١٤٢٤هـ).

- **الإيضاح العضديّ**، أبو علي الفارسيّ، تح: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التّأليف، مصر، الطّبعة الأولى: (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).
- **البديع في علم العربيّة**، مجد الدّين أبو السّعادات المبارك بن محمّد بن محمّد ابن الأثير الجزريّ، تح: فتحي أحمد عليّ الدّين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة - المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الأولى: (١٤٢٠هـ).
- **بغية الوعاة** عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا، لبنان، الطّبعة الثّانية (١٣٩٩/ ١٩٧٩م).
- **البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة**، مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ، دار سعد الدّين للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى: (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).
- **تاريخ الإسلام** شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ، تح: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، الطّبعة الأولى: (٢٠٠٣م).
- **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ، تح: بشّار عواد معروف، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، الطّبعة الأولى: (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).
- **التبصرة والتّذكرة** للصّيمريّ، تحقيق الدّكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، دار الفكر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ. (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى).
- **التبيين عن مذاهب النّحويّين**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، تح: عبد الرّحمن العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطّبعة الأولى: (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
- **التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل**، أبو حيّان الأندلسيّ، تح: حسن هنداويّ، الجزء الرّابع، دار القلم، دمشق، الطّبعة الأولى: (٢٠٠١م)، الجزء العاشر، دار كنوز إشبيليا، الرّياض، الطّبعة الأولى: (١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م).

- **تلقين المتعلم من النّحو**، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح: محمد سلامة الله محمّد هداية الله (رسالة ماجستير)، كليّة اللّغة العربيّة، جامعة أم القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، السّنة الجامعيّة (١٤٦هـ/ ١٩٨٦م).
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ناظر الجيش، محبّ الدّين محمّد بن يوسف بن أحمد الحلبيّ المصريّ، تح: عليّ محمّد فاخر وآخرين، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة - جمهوريّة مصر العربيّة، الطّبعة الأولى: (١٤٢٨هـ).
- **توجيه اللّمع**، أحمد بن الحسين بن الخبّاز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السّلام للطّباعة والنشر، مصر، الطبعة الثانية: (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ، تح: عبد الرّحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، بيروت، الطّبعة الأولى: (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨ م).
- **الجمل في النحو**، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيديّ، تح: فخر الدّين قباوة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، الطّبعة الثّانية: (١٤٠٧هـ).
- **الحجّة للقرّاء السّبعة**، أبو عليّ الفارسيّ، بدر الدّين قهوجي - بشير جويجاتيّ، دار المأمون للتّراث، دمشق/ بيروت، الطّبعة الثانية: (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطّبعة الأولى: (١٤١٨هـ/ ١٩٩٩م).
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُونيّ الشّافعيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨مـ).

- **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرّحمن العقيليّ الهمدانيّ، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث - القاهرة، دار مصر للطّباعة، سعيد جودة السّحار وشركاه، الطّبعة العشرون: (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).
- **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى:(١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).
- **شرح الرّضيّ على الكافية**، رضيّ الدّين الأستراباذيّ، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطّبعة الثّانية: (١٩٩٦م).
- **شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات**، أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشّار الأنباريّ، تح: عبدالسلام محمّد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة الخامسة: (١٩٩٣ م).
- **شرح الكافية الشّافية** جمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجيّانيّ، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، مكّة المكرّمة، الطّبعة الأولى: (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- **شرح تسهيل الفوائد لابن مالك**، جمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجيّانيّ تح: عبد الرّحمن السّيّد، محمّد بدويّ المختون، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى: (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- **شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور، تح: فوّاز الشّعّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى: (١٤١٩هـ).
- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السّيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تح: أحمد حسن مهدليّ، عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى: (٢٠٠٨م).

- **شرح المفصل للزّمخشريّ**، أبو البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش، قَدْم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م).
- **شرح المقدّمة المُحْسِبَة**، لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط (١) ١٩٧٦م.
- **طبقات النّحويّين واللّغويّين**، أبو بكر محمّد بن الحسن الزّبيديّ، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثّانية: (١٩٨٤م).
- **علل النّحو**، محمّد بن عبد الله بن العبّاس، أبو الحسن ابن الورّاق، تح: محمود جاسم محمد الدّرويش، مكتبة الرّشد، الرّياض، السّعوديّة، الطّبعة الأولى: (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).
- **الكتاب**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطّبعة الثّالثة: (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م).
- **الكناش في النّحو**، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت – لبنان، طبعة: (٢٠٠٠م).
- **اللّباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى (١٩٩٥م).
- **اللّمع**، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، تح: فائز فارس، دار الكتب الثّقافية – الكويت، طبعة: (١٩٧٢هـ).
- **مختصر في النّحو**، ابن سعدان الكوفيّ، تح: حسين أحمد بوعبّاس، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، كليّة الآداب، جامعة الكويت، الحوليّة ٢٦، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

- **المرتجل في شرح الجمل**، أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشّاب، تح: علي حيدر، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).
- **المسائل البصريّات**، أبو عليّ الفارسيّ، تح: محمّد الشّاطر أحمد محمّد أحمد، مطبعة المدنيّ، الطّبعة الأولى:(١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
- **المسائل البغداديّات**، أبو عليّ الفارسيّ النحويّ، تح: صلاح الدّين عبد الله الشّينكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- **المسائل العسكريّات** أبو عليّ الفارسيّ النحويّ، تح: علي جابر المنصوريّ، الدار العلميّة الدوليّة للنّشر والتّوزيع ودار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن، طبعة: (٢٠٠٢م).
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق - سوريا (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).
- **معاني القرآن**، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء، تح: أحمد يوسف نجاتيّ، محمّد علي النّجار، عبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الثّالثة: (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
- **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتعليق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
- **المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّمخشريّ جار الله، تح: عليّ بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٩٩٣م).
- **المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية**، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشّاطبي، تح: محمّد إبراهيم البنا، عبد المجيد قطامش، الجزء الرّابع، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، الطّبعة الأولى: (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م).

- **المقتضب**، المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالي الأزديّ، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، طبعة (١٩٧٩م).
- **المقرب**، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيليّ، تح: أحمد عبد الستار الجواري - عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).
- **نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج**، أبو العبّاس أحمد بابا بن أحمد التّكروري التّنبكتي السّودانيّ، تح: عبدالحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، الطّبعة الثّانية: (٢٠٠٠م).
- **همع الهوامع على جمع الجوامع**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).
- **وفيات الأعيان**، أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلّكان، تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، الجزء الثّاني، (١٩٦٩م).

ج- البحوث العلميّة

- **أسلوب التّعجّب نظرة في حدّه، وتفسيره، وإعراب منصوبه**، إبراهيم بن سالم بن محمّد الجهنيّ، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانيّة، السّنة الرّابعة، العدد٦، (١٤٣٦هـ).
- **التّعجّب بين البصريين والكوفيّين**، محي الدّين توفيق إبراهيم، مجلّة آداب الرّافدين، كليّة الآداب، جامعة الموصل، العراق، العدد الخامس: (جمادى الأولى:١٣٩٤هـ- حزيران ١٩٧٤م).